مخاطر التركز الائتماني وعلاقتها بربحية محفظة القروض
"دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية المصرية"

Credit concentration risk and its relationship to the profitability of the loan portfolio

"An applied study on Egyptian commercial banks"

إعداد

د. بهاء الدين مسعد سعد
مدرس إدارة الأعمال
الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام والتجارة الخارجية

د. شيماء مهدي إبراهيم
مدرس إدارة الأعمال
المعهد العالي للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية

2020

مخاطر التركز الائتماني وعلاقتها بربحية محفظة القروض "دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية المصرية"

ملخص البحث

استهدفت **الدراسة** التعرف علي طبيعة العلاقة بين مخاطر التركز الائتماني حسب قطاعات النشاط الاقتصادي والقطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك وربحية محفظة القروض للبنوك التجارية المصرية.

ولتحقيق هدف الدراسة، قام الباحثان بتحليل البيانات المالية لعينة مكونة من (أربعة) بنوك من البنوك العاملة في مصر، بإستخدام مؤشر هرفندال هيرشمان Herfindhal - Hirschman Index (HHI) خلال الفترة من العام المالي 2013 وحتي العام المالي 2018، حيث تعكس هذه الفترة دور البنك المركزي المصري في تفعيل مقررات لجنة بازل II وإتباع الأسلوب المعياري لقياس مخاطر التركز الائتماني علي جميع البنوك العاملة في مصر.

وتوصلت الدراسة، من خلال تحليل البيانات واختبار فروض البحث إلى وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركز الائتماني في محفظة القروض علي مستوي قطاعات النشاط الاقتصادي والجغرافي وربحية محافظها للبنوك عينة البحث والدراسة.

وأوصت الدراسة، بأهمية تنويع المحافظ الائتمانية للبنوك عينة البحث، وذلك لأن التركز يحمل في طياته مخاطر يمكن أن تفوق العائد الذي تحققه هذه البنوك عند درجة تركز ائتماني معينة.

كما اقترحت الدراسة، برنامج زمني لإدارة مخاطر التركز الائتماني من خلال وضع الإجراءات السليمة لإدارة وقياس مخاطر التركز الائتماني، ومتابعته مما يساهم في تحسين كفاءة ربحية محفظة القروض للبنوك المصرية.

الكلمات المفتاحية : مخاطر التركز الائتماني، عائد محفظة القروض، البنوك التجارية المصرية.

Credit concentration risk and its relationship to the profitability of the loan portfolio "An applied study on Egyptian commercial banks"

Abstract

The research aimed to identify the relationship nature between credit concentration risk in terms of economic sectors and geographical sectors according to regions related to the bank's clients and return on loan portfolio.

To achieve the search objective, the researcher analyzing the financial data of a sample of Egyptian commercial banks during period from fiscal year 2013 until fiscal year 2018. This period reflects role Central Bank of Egypt in activating of Basel Committee Determinants II and follow the standardized approach for measuring risk of credit concentration on all operating banks.

The study concluded a strong inverse relationship between credit concentration degree in loan portfolio and return on loan portfolio of the Egyptian commercial banks.

The recommendations indicated, to importance diversifying credit portfolios of banks sample research and study, because concentration carries a risk of exceeding returns that banks achieve at a certain degree of credit concentration.

The study also suggested a timetable for managing credit concentration risks by setting proper procedures for managing, measuring, and following up on credit concentration risks, which would contribute to improving the efficiency of the profitability of the loan portfolio of Egyptian banks.

Key words, Credit Concentration Risk, Return on Loan Portfolio, Egyptian Commercial Banks.

مخاطر التركز الائتماني وعلاقتها بربحية محفظة القروض

مقدمة :

تُعتبر **مخاطر التركز الائتماني Credit Concentration Risk** إحدي صور المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك نتيجة تركز محفظة القروض في قطاعات محددة أو أنشطة محدودة أو علي مصادر محدودة للحصول علي التمويل أو الخدمات الأخري اللازمة لمزاولة نشاطها .... ونظراً لأهمية هذه المخاطرفقد أوصت لجنة بازل للرقابة المصرفية* (Basel Committee on Banking Supervision (BCBS - بضرورة قياس مخاطر التركز الائتماني، واتباع الأساليب التي تحد من التركز، وضرورة تكوين المخصصات اللازمة لمواجهته .... ورغم ذلك تزيد بعض البنوك من درجة تركز محافظها الائتمانية سواء علي مستوي الفردي أو علي مستوي القطاعات والأنشطة سعيًا لتحقيق مزيد من الأرباح، مُعرضة نفسها بذلك لمخاطر قد يصعب عليها تجاوزها، كما يصعب أحيانًا علي البنوك تجنب التركز الائتماني بسبب الموقع الجغرافي، وصعوبة الوصول إلى عملاء متنوعين اقتصاديًا. **وإدراكاً لهذه الأهمية المتزايدة لمخاطر التركز الائتماني، سوف يقوم البحث بتغطيتها من خلال المحاور التالية :**

- **المحورالأول الإطار النظري للبحث :** ويتضمن مفهوم وأنواع مخاطر التركز الائتماني، ضوابط مخاطر التركز الائتماني، فضلا عن تناول أساليب قياس مخاطر التركز الائتماني (كمي - نوعي)، وطبيعة العلاقة بين مخاطر تركز المحفظة الائتمانية وربحيتها للبنوك التجارية.
- **المحور الثاني الإطار المنهجي** : ويتضمن عرض مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وكذلك فروض البحث ومتغيراته، أساليب ومجتمع وعينة البحث وحدودة.
- **المحور الثالث الدراسة التطبيقية** : ويتضمن اختبار فروض البحث، وتحديد النتائج والتوصيات، المراجع.

المحور الأول
الإطار النظري للبحث

أولاً : مفهوم مخاطر التركز الائتماني :

تُعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية **"مخاطر التركز"** علي أنها المخاطر التي قد تنشأ بنفس فئة المخاطر (تركز داخل نوع واحد Intra-concentration risk)*، أو عبر فئات مختلفة من المخاطر (تركز فيما بين المخاطر Inter-Concentration risk)* علي مستوي البنك والتي من المُحتمل أن

* استهدفت لجنة بازل للإشراف المصرفي منذ عام 1988 تحقيق هدف الاستقرار المالي للبنوك من خلال تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية داخل البنوك **وأُصدرت** معياراً موحداً لكفاية رأس المال يغطي المخاطر الائتمانية وسميت تلك المقررات (بازل I). إلا أن تلك المقررات كانت قاصرة عن تحقيق الهدف لعدم أخذها في الاعتبار كافة أنواع المخاطر ولكونها تحكمية وتعطي مميزات تفضيلية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من المآخذ مما حدا باللجنة إلي إصدار مقررات جديدة عام 2004 سميت مقررات (بازل II) لعلاج القصور في المقررات الأولي من خلال **ثلاث دعائم أساسية** : مُتطلبات الحد الأدني لمعيار كفاية رأس المال، وضع آلية للمتابعة والرقابة وتحقيق الشفافية المالية، إلا أن حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية في النصف الثاني من عام 2008 جعل العالم يدرك أهمية وجود **دعائم إضافية** لصد المخاطر ومن ثم أصدرت اللجنة في يناير 2010 مشروع مقررات (بازل III) لتحقيق هدف الاستقرار المالي للمجتمع الاقتصادي.

* تشير إلي مخاطر التركز التي قد تنشأ عن التداخل بين التوظيفات المختلفة داخل فئة مخاطر واحدة، وذلك في حالة منح البنك قروض لشركة كبيرة ولمورديها أيضاً، حيث تتأثر كافة تلك المراكز بشكل سلبي في حالة تدهور الجدارة الائتمانية للشركة مما يسبب خسائر كبيرة للبنك.

* تشير إلي مخاطر التركز التي قد تنشأ عن التداخل بين التوظيفات المختلفة عبر فئات مخاطر مختلفة ناشئة عن معامل مخاطر مشترك تداخل بين معاملات المخاطر، فعلى سبيل المثال قد تنشأ مخاطر التركز من معامل مخاطر واحد حيث أن توظيفات البنك لدى منشأة ما غير مبوبة في مكان واحد "أي مسجلة في كل من المحفظة المحتفظ بها

يترتب عليه إما تحقيق خسائر كبيرة بشكل يهدد قدرة البنك علي القيام بأنشطته الأساسية، أو تغير جوهري بهيكل المخاطر بالبنك.**(B.C.B.S. 2019)**

عُرفت **"مخاطر التركز الائتماني"** بأنها الناشئة عن اعتماد البنوك في مزاولة نشاطها الائتماني وتوظيف أموالها في قطاعات أو أنشطة محدودة للغاية أو علي مصادر محدودة للحصول علي التمويل أو الخدمات الأخري اللازمة لمزاولة نشاطها.**(Kiplangat, 2018 – Dullmann, et al, 2006)**

وتُعرف أيضاً بإنها، توجيه الائتمان إلي عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين، وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها.**(Central Bank of Nigeria, 2019)**

وعليه، تمثل **"مخاطر التركز الائتماني"** إحدي صور المخاطر الائتمانية، ويظهر التركز في **"محفظة القروض"** وفقاً للأنواع التالية :

- **التركز الفردي:** ينشأ نتيجة تركز توظيفات البنك لدي عميل واحد، أو الأطراف المرتبطة التي يسيطر عليها العميل سيطرة فعلية.
- **التركز القطاعي :** ينشأ نتيجة تركز توظيفات البنك لقطاعات اقتصادية معينة تضم أطرافاً يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبطاً بعوامل مشتركة مثل النشاط الاقتصادي، الموقع الجغرافي، العملة....الخ.

وتعتبر المخاطر المشار إليها أحد أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية وتكون الخسائر الناجمة عنها كبيرة نسبة إلى رأس المال أو إلى اجمالي الأصول، فضلا عن الارتباط الوثيق بينها وبين المخاطر الأخري التي يتعرض لها البنوك متمثلة في مخاطر السوق ومخاطر السيولة، والتشغيل والتي تؤدي بدورها إلي ظهور مخاطر الائتمان، لذلك يتناول البحث كلاً من هذه المخاطر تفصيلاً في الجزء التالي.

ثانياً : أنواع مخاطر التركز في البنوك :

يوجد ارتباط وثيق بين مخاطر التركز والمخاطر الأخري في العمل المصرفي، فلا يمكن دراستهما بمعزل عن بعضهما، وإذا كان البحث يركز الاهتمام علي مخاطر التركز الائتماني، فهذا لا يعني انفصالها وعدم اتصالها بباقي المخاطر، لذلك يتناول البحث كلاً من هذه المخاطر ومدي علاقتهما بمخاطر التركز كما يلي :

1. **مخاطر الائتمان :** تنشأ مخاطر التركز المرتبطة بمخاطر الائتمان نتيجة تركز توظيفات البنك لدي عميل واحد أو الأطراف المرتبطة به أو ذات الصلة بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تركز التوظيفات في إحدي القطاعات والتي تنشأ في حالة تعثرها إلي خسائر جسمية للبنك الأمر الذي يؤدي إلي التأثير السلبي علي سلامة المركز المالي للبنك أو علي قدرته بالقيام بأنشطته الرئيسية **(البنك المركزي المصري، 2019)** وتنشأ مخاطر الائتمان عن عوامل مختلفة من بينها نوعين من التنوع غير الكامل كما يلي :

- **النوع الأول :** هو التركز الفردي Single Name Concentration علي مستوي العملاء والأطراف المرتبطة بهم.
- **والنوع الثاني :** هو التركز القطاعي Sectoral Concentration والذي ينتج عن التركزات الكبيرة لدي مجموعات من الأطراف التي يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بعوامل مشتركة.

أي أن **"المخاطر الائتمانية"** تظهر بصورة رئيسية عند اختلال التوزان بين التركز والتنوع الائتماني ، فزيادة حدة التركز الائتماني تعني ارتفاع المخاطر الائتمانية، في حين تشير زيادة درجة التنوع الائتماني إلي انخفاض المخاطر الائتمانية، فالتركز هو الحالة العكسية للتنوع الائتماني.

لأغراض المتاجرة، والمحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة"... في هذه الحالة تنشأ مخاطر التركز في فئة مخاطر الائتمان وكذا مخاطر السوق.

2. **مخاطر السوق :** تنشأ نتيجة تركز استثمارات البنك بالمحفظة المُحتفظ بها لأغراض المتاجرة : (تركز استثمارات في أوراق مالية تم إصدارها من مُصدر واحد – تركز بنود الميزانية في عُملات محددة).
3. **مخاطر السيولة :** تنشأ نتيجة اعتماد البنك عدد محدود من مصادر التمويل للحصول علي السيولة اللازمة : (عدد محدود من العملاء المودعين، تركز توظيفات البنك في أدوات مالية يصعب تسيلها نتيجة انخفاض حجم الطلب عليها، أو وجود ركود عام في السوق). **(البنك المركزي المصري - 2019)**
4. **مخاطر التشغيل :** تتضمن مخاطر التركز بالعمل المصرفي ما يلي :

- **تركز أنظمة تكنولوجيا المعلومات :** تنشأ نتيجة تركز البنك نظم تكنولوجية واحده أو نظم عمليات مُحددة.
- **تركز مُقدمي الخدمات الخارجية :** تنشأ نتيجة عدد محدود من مُقدمي الخدمات الخارجيين Outsourcing.

ومن الجدير بالذكر، إن تركز الائتمان المبني علي عوامل خطر شائعة مثل مخاطر السوق، السيولة، التشغيل ... والتي تؤدي إلي ظهور مخاطر الائتمان " أي أن مخاطر التركز الائتماني لدى عميل نشاطه الاقتصادي عرضة للتقلبات الاقتصادية، أو يتمتع بملاءة مالية ضعيفة أقل من مخاطر التركز الائتماني لدى عميل اخر يتمتع نشاطه الاقتصادي بالاستقرار أو يتمتع بملاءة مالية عالية". **ولذلك،** فإن مخاطر التركز الائتماني تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية التي تؤثر في التدفقات النقدية المتاحة لسداد الدين، وما لهذا الأمر أثره السلبي علي الأرباح التشغيلية للبنك وصافي أرباحه السنوية.

ثالثاً : ضوابط التركز الائتماني وفقاً لمقررات لجنة بازل :

يُمكن للبنوك أن تقلل مخاطر التركز الائتماني باستخدام مجموعة من الأدوات (بالإضافة إلي الحدود والضوابط الموضوعة حالياً ومنها الحدود القصوي لتوظيفات البنك لدي العميل الواحد، والعميل والأطراف المرتبطة به، وكذا التعليمات المتعلقة بوضع حدود لتوظيفات البنوك لدي الدول Country Limits)، والتي قد تتضمن علي سبيل المثال وليس الحصر مزيج من الآتي:

1. **وضع حدود داخلية :** من خلال نظام شامل للحدود الائتمانية يتضمن وضع حدود لتوظيفات البنك لدي العميل الواحد / العملاء المرتبطين به بما يعكس درجة المخاطر المسموح بها والخاصة بمخاطر التركز الائتماني، وتتم المتابعة المستمرة لهذه الحدود.

وقد أدرجت لجنة بازل في مقرراتها عدة ضوابط للحد من التركز الائتماني أهمها تحديد السقف الائتماني للعميل الواحد بنسبة تتراوح ما بين (10% - 25%) من رأس المال المدفوع، كما أوصت بأن لا تزيد النسبة عن 25%، وذلك بهدف تحديد قدرة البنوك على منح قروض كبيرة إلى جهة واحدة، وبالتالي تجنب التعرض الكبير للمخاطر Large Exposure، وتهتم السلطات الرقابية في جميع الدول بوضع نظم للحد من التركز الائتماني تنصرف غالباً إلى مركز الائتمان الممنوح للعميل الواحد الذي يمثل احد الأسباب الاساسية لخسائر البنوك التجارية على الرغم من أن مخاطر الائتمان تشمل مخاطر التركز في صناعة ما أو نشاط معين وغيرها، ولكن تبقى مخاطر تركز العميل الواحد من أهمها، إذ يمكن أن يترتب عليها حصول العميل على ميزات نتيجة لضخامة مركزه المالي، الأمر الذي قد يعترض توجيه الائتمان إلى عملاء آخرين. **(B.C.B.S. 2014)**

2. **التغطية وتحويل المخاطر :** يتم تحويل المخاطر التي يتعرض لها البنك إلي طرف أخر مباشرة من خلال بيع الأصل (القرض) أو إجراء عملية توريق لجزء من محفظة القروض لدية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال إجراء عمليات تغطية مع أطراف أخري كالمشتقات الائتمانية والضمانات والكفالات.

وتستخدم عمليات التغطية بوصفها أسلوباً للسيطرة علي مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف ونقص السيولة في البنوك، ويأخذ أسلوب التغطية صور متعددة منها :

أ. المواءمة بين القروض ومصادر الأموال من حيث الحجم وآجال الاستحقاق.

ب. تحصيل القروض بالعملة نفسها التي تم منحها بها.
ت. استخدام سعر الفائدة المعوم ولاسيما في القروض ذات الآجال الطويلة.
ث. تحويل خطر تغيرات أسعار الفائدة بالتحوط في العقود المستقبلية والخيارات المبادلات.

3. **تنويع محفظة القروض :** من خلال متابعة المحافظ الائتمانية بشكل نشط ومستمر وبما يمكن البنك من إجراء تعديلات وتنويع في أنشطته الجديدة، بغرض معالجة وتصويب أي تركزات ائتمانية قائمة بالفعل أو تجنب ما قد يظهر منها في المستقبل، ويحقق التنويع فائدة كبيرة للبنوك من خلال توزيع القروض على أنواع مختلفة من المقترضين وقطاعات اقتصادية ومناطق جغرافية متعددة. (**اتحاد المصارف العربية، 2018**)

ويعد التنويع من أهم أساليب السيطرة على مخاطر التركز الائتماني، إذ إن التركيز على منح القروض لقطاعات اقتصادية معينة قد يؤدي إلى تعثر تلك القروض في ظل ظروف اقتصادية كالتضخم والكساد المالي، لذلك على البنوك اللجوء إلى اتباع سياسة التنوع الجغرافي والتنوع القطاعي عند منح القروض، بهدف توزيع المخاطر على قطاعات عديدة وكذلك على مناطق جغرافية مختلفة، لأن الخطر قد يظهر في قطاع معين أو في منطقة معينة، ويعد التنوع أسلوب تقليدي للحد من خطر التركز، وتشير الإحصائيات إلى أن البنوك التي لها نشاطات في عدة مناطق جغرافية تتميز بالاستقرار في تحقيق الأرباح.

4. **التأمين الائتماني : وهو** "أداة مالية لنقل المخاطر تعمل علي توفير حماية وتحوط للبنك من الخسائر غير المتوقعة التي تحدث لأحد مكونات المحفظة الائتمانية والمتمثلة في التعثر المالي، والإفلاس، والتأخير أو العجز عن السداد بالنسبة للعميل".

ويتمثل بطلب من العميل أن يقوم بالتأمين لصالح البنك ضد مخاطر عدم السداد لدي شركة تأمين، فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك الحصول علي التعويض المناسب من شركة التأمين.

5. **الإحتفاظ برأس مال اضافي Capital Buffer** : تقوم البنوك بالإحتفاظ برأس مال إضافي فوق الحد الأدني لرأس المال الرقابي المُطلوب في إطار الدعامة الأولي من مقررات بازل II. (**البنك المركزي المصري - 2019**)

كما اقترحت اتفاقية بازل III إصلاحات جديدة لتحديد نسبة كفاية رأس المال بوصفه النظام الوقائي المتفق عليه دولياً ضمن مقرراتها، الأمر الذي يتطلب احتساب المخصصات بما يضمن جودة الأصول القائمة، **كالتالي :**

أ) زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلي 10,5% من خلال رفع الحد الأدنى من مُتطلبات رأس المال الأساسي ليتمكن من استيعاب الخسائر من 2% إلي 4,5%، وكذلك رفع مُتطلبات رأس المال التنظيمي الفئة الأولي التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية الأخرى من 4% إلي 6% وإضافة الإصلاحات المقترحة نوعاً جديداً من رأس المال وهو "رأس المال التحوطي الإضافي" لمقاومة الآثار السلبية للتقلبات الدورية الاقتصادية تتراوح بين (صفر% - 2,5%)، ويعتمد ذلك على حجم المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي بسبب زيادة نمو القروض. **(Brostrom, et al, 2017)**

ب) تُمنح هذه الإصلاحات المقترحة مدة ثماني سنوات اعتبارا من 2013/1/1 للأنظمة المصرفية للانتقال لتطبيق المُتطلبات الجديدة بشكل تدريجي، الأمر الذي سيوفر الوقت الكافي للبنوك لزيادة رؤوس أموالها من خلال الأرباح المحتجزة أو عن طريق إصدار أسهم جديدة أو بكلا الطريقتين. **Kozak, (2015)**

يتضح مما سبق، أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد ركزت في مقرراتها على تدعيم رأس المال وتعزيز جودة مكوناته بهدف تدعيم قدرة البنوك على تحمل الخسائر الناجمة عن محفظتي القروض والاستثمار في الأوراق المالية في ظل التقلبات والأزمات الاقتصادية التي تشهدها دول العالم.

رابعاً : مبادئ إدارة مخاطر التركز الائتماني وفقاً لمقررات لجنة بازل :

أن الصناعة المصرفية وما تتطلبة من مبادئ للإدارة والرقابة عليها عرفت تطوراً كبيراً خلال القرن الماضي وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً رائداً في تقنين العديد من هذه التطورات وجاءت

اتفاقية بازل II لإرساء العديد من القواعد والنظم والأساليب للتعامل مع المخاطر المصرفية لا سيما مخاطر التركز الائتماني والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

- يجب أن يتوافر لدي البنك سياسة واضحة خاصة بمخاطر التركز الائتماني تشكل جانب أساسي من الإطار العام لعملية إدارة المخاطر لدية، علي أن تكون هذه السياسة دقيقة وموثقة ومعتمدة من قُبل مجلس الإدارة، كما يجب أن تخضع هذه السياسة للمراجعة الدورية بحيث تأخذ في الإعتبار أي تغيرات قد تطرأ علي مساوي المخاطر المقبول لدي البنك وبيئة العمل المحيطة به.
- يجب أن يكون لدي البنك إجراءات داخلية ملائمة، تتضمن وجود نظام فعال لتحديد، وقياس وإدارة، ومتابعة والإقرار عن كافة أنواع مخاطر التركز وفقاً للسياسات والحدود المعتمدة لدية في هذا الشأن، علي أن تتماشي هذه الإجراءات مع طبيعة ومدي تعقد نشاط البنك.
- يجب أن يضع البنك هيكل ملائم لحدود التركز الائتماني المسموح بها وذلك في إطار سياساته الداخلية، وكذا أطر القياس والإدارة الكلية للمخاطر التي يتعرض لها، مع تحديد أساليب قياس ومُتطلبات كمية محددة له، وكذلك الإجراءات بشكل يسمح بالاستخدام الملائم لتلك الحدود وبما يضمن عدم تجاوزها.
- يتم وضع حدود فرعية للتوظيفات الائتمانية علي مستوي قطاعات النشاط الاقتصادي، والمناطق الجغرافية، والكفالات والضمانات،.....إلخ وكذا علي مستوي مصادر التمويل مثل سوق الإنتربنك وعدد المودعين وذلك في إطار سياسة تمويلية تتسم بمستوي مقبول من التنوع. (**اتحاد المصارف العربية، 2018)**
- يجب أن يقوم البنك بشكل منتظم ودوري بما يلي :
  - إجراء عملية مراجعة تفصيلية لبيئة المخاطر المحيطة بالقطاعات المختلفة لدية.
  - تطبيق اختبارات تحمل وسيناريوهات تحليلية ملائمة.
  - مراجعة دقيقة للأداء الاقتصادي للمقرضين الحاليين.
  - مراجعة صلاحيات الاعتماد اللازمة للأعمال والأنشطة الجديدة.
  - مراجعة لأساليب تخفيف المخاطر المُتبعة ومدي قانونية سريانها وتنفيذها بشكل مستمر.
  - مراجعة استراتيجية البنك التمويلية للتأكد من وجود تنوع فعال في مصادر وآجال التمويل.
  - مراجعة استراتيجية العمل. **(B.C.B.S. 2013)**
- يتعين علي البنك في إطار مخاطر التركز الائتماني لديه إتباع أساليب ملائمة للحد من تلك المخاطر مثل تحويل المخاطر وإدارة ومتابعة المحافظ الائتمانية بشكل نشط ومستمر أو أية أساليب أخري يراها البنك ملائمة في هذا الشأن.
- يجب علي البنك تكوين رأس مال إضافي ملائم يتسم بالجودة (من مكونات الشريحة الأولي للقاعدة الرأسمالية) لمقابلة مخاطر التركز الائتماني، وذلك في إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال المُعتمد من قبل مجلس الإدارة، مع الأخذ في الإعتبار الجوانب النوعية لإدارة مخاطر التركز الائتماني، وكذا نتائج اختبارات التحمل وتداعياتها ومدي قدرة الإدارة علي اتخاذ إجراءات تصحيحية فعالة عند الضرورة.**(Heitfield, et al, 2005)**

وفي ذات السياق، يتعين علي البنوك الإلتزام بتلك المبادئ السابقة والمُتطلبات الخاصة بإدارة والتحكم في مخاطر التركز بكافة أنواعها.

خامساً : أساليب قياس لجنة بازل لمخاطر التركز الائتماني :

وضعت لجنة بازل II عدة أساليب لقياس **مخاطر التركز الائتماني** تأخذ في جانب منها الأسلوب الذي تتبعه البنوك لقياس **"مخاطر التركز الفردي"** بإستخدام الجزيئات المعدلة (GA) Granularity Adjustment، أو مؤشر التركز الفردي Individual Concentration Index (ICI)، وفي جانب اخر تعتمد علي قياس **"مخاطر التركز القطاعي"** بإستخدام مؤشر التركز القطاعي (SCI) Sectoral Concentration Index وفقاً **للدعامة الأولي** من مقررات لجنة بازل II، فضلاً عن تطبيق "اختبارات التحمل Stress Testing" علي كافة محافظ البنوك بصفة منتظمة كأداة لإدارة مخاطر التركز الائتماني وفقاً للدعامة **الثانية** من مقررات لجنة بازل II، وفيما يلي عرض لهذه الأساليب علي النحو التالي :

1. قياس مخاطر التركز الفردي Measuring Individual Concentration Risks :

يمكن قياس مخاطر التركز الفردي فيما يتعلق بالتوظيفات لدي العميل الواحد والأطراف المرتبطة به بإستخدام إحدي الأسلوبين التاليين : **(البنك المركزي المصري، 2019)**

1/1 أسلوب الجزيئات المعدلة Granularity Adjustment (GA) :

وفقاً لهذا الأسلوب يتم قياس مخاطر التركز الفردي بإستخدام أسلوب الجزيئات المعدلة (GA) Granularity Adjustment، وذلك لتقدير مُتطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التركز في محفظة قروض الشركات فقط **(Lütkebohmert, 2008)**، وذلك وفقاً للمعادلة التالية :

$$GA = EAD \times Herfindahl - \text{Hirschman } Index \times C \quad (1)$$

حيث أن :

- **Exposure At Default (EAD) :** تمثل إجمالي توظيفات البنك لدي الشركات فقط (متضمنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وبدون خصم المخصصات، وتتضمن إجمالي هذه التوظيفات كافة مديونيات الشركات المقترضين بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة، والتسهيلات الائتمانية، القروض، أدوات الدين، الأسهم، البنود خارج الميزانية، وكذلك أي شكل آخر من أشكال الدعم المالي.
- **مؤشر هيرفاندال Herfindahl - Hirschman Index (HHI) :** يقيس هذا المؤشر عدد العملاء بالنسبة لإجمالي توظيفات البنك وتتراوح هذه النسبة بين **صفر** "وتشير إلي أدني مستوي من التركز" **وواحد صحيح** "وتشير إلي أعلي مستوي من التركز لدي البنك"**(Hayden et al, 2006)** ،ويتم حساب مؤشر (HHI) وفقا للمعادلة الآتية : **(Hussein et al, 2018)**

$$HHI = \frac{\sum_{i=1}^{n} EAD^2}{(\sum_{i=1}^{n} EAD)^2} \quad (2)$$

حيث **أن :**

- **C :** تُمثل الحد الثابت*، والذي يتم تحديده وفقاً للجدول التالي :

جدول رقم (1) الحد الأدنى للتعثر

احتمال التعثر PD	%0.5	%1	%2	%3	%4	%5	%6	%7	%8	%9	%10
الحد الثابت C	0.773	0.784	0.848	0.885	0.909	0.927	0.939	0.948	0.955	0.959	0.963

ومن خلال ما سبق، يُلزم البنك المركزي المصري البنوك بإتباع الطريقة المعيارية Standardized Approach في المرحلة الأولي من تطبيق مقررات لجنة بازل II، وذلك بحساب معدل احتمال التعثر لديها Probability of Default (PD) لقياس مخاطر التركز بإستخدام أسلوب الجزيئات المعدلة Granularity Adjustment علي أساس متوسط (ثلاث سنوات) لنسبة الديون المتعثرة الجديدة التي حدثت خلال العام إلي إجمالي محفظة القروض في بداية العام (علي أن يكون الحد الأدني لمعدل احتمال التعثر هو 0.5%).

2/1 مؤشر التركز الفردي Individual Concentration Index (ICI) :

وفقاً لهذا الأسلوب يتم قياس مخاطر التركز الفردي بإستخدام مؤشر التركز الفردي Individual Concentration Index (ICI)، وذلك لتقدير مُتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركز بمحفظتي ائتمان الشركات والتجزئة معاً عن طريق حساب مؤشر Herfindahl Hirschman Index (HHI) ، ومعامل التعديل Adjustment Factor (AF) كما في المعادلة التالية :

$$ICI = HHI \times AF = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\left(\sum_{i=1}^{1000} x\right)^2} \times \frac{\sum_{i=1}^{1000} x}{\sum y} \times 100 = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\sum_{i=1}^{1000} x \sum y} \times 100 \quad (3)$$

حيث أن :

* والذي يعتمد علي Probability of Default (PD) ، معامل الارتباط ρ (يشير الارتباط بين تعثر العملاء ومحددة عند 18%)، كذلك الخسائر التي يتحملها البنك عند تعثر العملاء ومحددة عند 45%.

- $\sum x$ تمثل إجمالي توظيفات البنك لدي كل عميل أو عملاء مرتبطين ضمن أكبر (1000) عميل بمحفظة التجزئة والشركات (متضمنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، ولن يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر (كالضمانات)، وتتضمن هذه التوظيفات كافة مديونيات المقترضين بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة، والتسهيلات الائتمانية، القروض، أدوات الدين، الأسهم، البنود خارج الميزانية، وكذلك أي شكل آخر من أشكال الدعم المالي.
- $\sum y$ تمثل إجمالي توظيفات البنك في كل من محفظتي الشركات والتجزئة، ولن يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر (كالضمانات)، كما يتضمن هذا الرصيد كافة مديونيات المقترضين بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة، والتسهيلات الائتمانية، القروض، أدوات الدين، الأسهم، البنود خارج الميزانية، وكذلك أي شكل آخر من أشكال الدعم المالي.**(البنك المركزي المصري، 2019)**

وبناءً علي المعادلة السابقة، يمكن تحديد معدل رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركز الائتماني (كنسبة من مُتطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بالدعامة الأولي لمحفظتي الشركات والتجزئة) من خلال الجدول رقم (2) والذي يوضح العلاقة بين مؤشر التركز الفردي (ICI) ورأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركز.

جدول رقم (2) العلاقة بين مؤشر التركز الفردي ورأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركز

مؤشر التركز الفردي (ICI) (%)	رأس المطلوب المطلوب (%)
0.1 ≥ ICI > 0.0	**%0**
0.2 ≥ ICI > 0.1	**%2**
0.4 ≥ ICI > 0.2	**%4**
1.0 ≥ ICI > 0.4	**%6**
100 ≥ ICI > 1.0	**%8**

2. قياس مخاطر التركز القطاعي Measuring Sectoral Concentration Risks :

وفقاً لهذا الأسلوب يتم قياس مخاطر التركز علي مستوي القطاعات الاقتصادية المختلفة بإستخدام مؤشر التركز القطاعي Sectoral Concentration Indicator (SCI)، وذلك لتقدير مُتطلبات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر وفقاً للمعادلة التالية : **(اتحاد المصارف العربية، 2018)**

$$SCI = \frac{\sum_{i=1}^{20} x^2}{\left(\sum_{i=1}^{20} X\right)^2} \times 100 \quad (4)$$

حيث أن :

- **X** : تمثل قيمة التوظيفات الخاصة بكل قطاع من القطاعات العشرين التالية :

جدول رقم (3) القطاعات الاقتصادية المُحددة من قُبل البنك المركزي المصري

القطاعات الاقتصادية			
1	الانشطة العقارية والتأجير	11	صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة
2	الزراعة واستغلال الغابات وقطع الاشجار	12	الوساطة المالية والتأمين : (الخدمات المالية الاخري "بخلاف البنوك" – والخدمات الخاصة بالصيانة والإصلاحات)
3	المنتجات الغذائية، المشروبات، الدخان	13	الانشطة الاجتماعية والإدارية والتعليم
4	تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح	14	اعمال الصيد
5	اعمال التشييد والبناء	15	إمدادات الكهرباء، الغاز المياه
6	صناعة وسائل النقل	16	استخراج البترول والغاز الطبيعي، وتكرير البترول
7	الفنادق والمطاعم (الإقامة وخدمات الغذاء)	17	أعمال النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات
8	استغلال المحاجر والتعدين وأعمال التنقيب	18	صناعة الزجاج، والسيراميك، ومواد البناء
9	صناعة المواد والمنتجات الكيماوية ومنتجات الجلود	19	صناعة الاجهزة الكهربائية والمنزلية والمعدات والآلات
10	صناعة المعادن والحديد والصلب وثقل المعادن	20	قطاعات اخري/ قطاعات غير محددة

وبناءً علي المُعادلة السابقة، يمكن تحديد معدل رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركز الائتماني القطاعي (كنسبة من مُتطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بالدعامة الأولي لمحفظة الشركات) من خلال الجدول رقم (4) والذي يوضح العلاقة بين مؤشر التركز القطاعي (SCI) ورأس المال المُطلوب لمقابلة مخاطر التركز. **(البنك المركزي المصري، 2019)**

جدول رقم (4) العلاقة بين مؤشر التركز القطاعي ورأس المال المُطلوب لمقابلة مخاطر التركز

مؤشر التركز القطاعي (SCI) (%)	رأس المطلوب المطلوب (%)
$0.1 \geq SCI > 0.0$	**%0**
$15 \geq SCI > 12$	**%2**
$20 \geq SCI > 15$	**%4**
$25 \geq SCI > 20$	**%6**
$100 \geq SCI > 25$	**%8**

وفي ذات السياق، يمُكن أن تنشأ **مخاطر التركز الائتماني** في حالة وجود ظروف اقتصادية غير مواتية حيث أنه في هذه الحالة تزداد مخاطر احتمال تعثر / أو التعثر الفعلي للعملاء المرتبطين Connected Expousre، أو التوظيفات التي يوجد بينها ارتباط من نوعاً ما Correlated Expousre في وقت واحد، وهو ما يتم توضيحه في الجزء التالي من البحث.

3. اختبارات التحمل المصرفي Stress Testing :

تُعتبر اختبارات التحمل أو اختبارات الضغط المصرفي في البنوك إحدي أدوات إدارة المخاطر التي ينبغي الإستعانة بها كجزء من إدارته الداخلية للمخاطر وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل II .... وفي إطار إدارة مخاطر التركز، يجب أن يقوم البنك بإجراء اختبارات التحمل للتركز الائتماني لديه وفقاً لمجموعة من المبادئ المصرفية والأساليب النوعية التالية :

1/3 مفهوم اختبارات التحمل المصرفي :

"هي تقنية جديدة تشمل مجموعة السيناريوهات تهدف إلي اختبار قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الاستثنائية غير المتوقعة والتي تقيس القدرة التحملية للبنك في حال مواجهة أزمات مالية مختلفة". **(Bülbül, et al, 2019)**

2/3 المبادئ الرئيسية لإجراء اختبارات تحمل دقيقة بواسطة البنوك :

تهدف تلك المبادئ إلي التأكد من أن اختبارات التحمل تُعد جزء لا يتجزأ من الإطار العام لإدارة المخاطر لدى البنك، وذلك وفقاً لما يلي :

1/2/3 أن تعتمد اختبارات التحمل لمخاطر التركز الائتماني علي ما يلي : **(Kozak, 2015)**

- **النسبية في التطبيق** : حيث يجب أن تعتمد اختبارات التحمل علي حجم ودرجة تنوع وتعقد أنشطة البنك.
- **الملائمة في التطبيق :** يجب علي البنك الأخذ في الإعتبار كافة الجوانب الجوهرية لمخاطر التركز الائتماني عند إجراء اختبارات التحمل.
- **الموائمة في التطبيق :** يجب علي البنك، استناداً علي التحديد السابق للمخاطر الرئيسية، أن يقوم بتحديد العوامل الأساسية المؤدية لمخاطر التركز الائتماني التي تخضع لاختبارات التحمل.
- **دورية تطبيق اختبارات التحمل :** تعتمد دورية إجراء اختبارات التحمل علي عدة عوامل منها طبيعة عمل البنك، درجة تذبذب المتغيرات محل الاختبار، أساليب القياس المُستخدمة من قُبل البنك، التغيرات الجوهرية التي تطرأ علي البيئة الخارجية أو هيكل المخاطر لدي البنك.
- **جودة البيانات ونظم المعلومات :** يتعين علي البنك استخدام بيانات دقيقة، كاملة، ملائمة ومُعبرة عن الواقع عند إجراء اختبارات التحمل وبما يتماشى مع مُتطلبات الأساليب المستخدمة في القياس وفقاً لدرجة تقدمها، ونطاق تطبيق تلك الاختبارات.
- **المراجعة الدورية لمنهجية التطبيق :** يجب على البنك أن يقوم بشكل دوري بالتحقق من كفاية اختبارات التحمل فيما يتعلق بصحة الافتراضات القائم عليها الاختبارات، نظم إدارة المعلومات MIS، دقة وشمولية البيانات المستخدمة، جودة عملية التوثيق لنتائج اختبارات التحمل. **(عمار واخرون، 2017)**

2/2/3 أن تُطبق اختبارات التحمل لمخاطر التركز الائتماني علي كافة التوظيفات لدي البنك سواء للعملاء (متضمنة العملاء المرتبطين) أو للمجموعات المختلفة للأطراف التي يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بعوامل مشتركة مثل التركز القطاعي أو الجغرافي، علي أن تكون تلك الاختبارات مُصممة بشكل جيد وشامل لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

3/2/3 أن تُصمم اختبارات التحمل بشكل يسمح بقياس أثر حدوث ظروف اقتصادية غير مواتية علي المركز المالي للبنك ككل وذلك من خلال وضع سيناريوهات أسواء الظروف بشأن احتمالات تعثر العملاء والأطراف المرتبطين بهم أخذاً في الاعتبار أن اختبارات التحمل قد تظهر ارتباطات كامنة فيما بين التوظيفات بمحافظ البنك لم تكن ظاهرة من قبل.

4/2/3 يمكن أن يلجأ البنك إلي أساليب اختبارات التحمل مثل اختبارات الحساسية والتي بموجبها يتم تقييم أثر تطبيق تغير غير مواتي في مُتغير واحد علي الوضع المالي للبنك مع بقاء كافة المتغيرات الأخري ثابتة، أو الاختبارات القائمة علي مجموعة من السيناريوهات المفترضة في آنٍ واحد إما علي أساس تاريخي وافتراضي.**(Central Bank of Nigeria, 2019)**

3/3 أساليب اختبارات التحمل المصرفي :

يوجد عدة أساليب نوعية لإجراء اختبارات التحمل، تتدرج هذه الأساليب من حيث درجة صعوبتها من اختبارات الحساسية البسيطة إلى اختبارات السيناريوهات الأكثر تعقيداً بهدف قياس وتقييم مخاطر التركز الائتماني نتيجة آثر الأحداث الاقتصادية غير المواتية على كل من الأرباح ورأس المال لدى البنوك، وذلك على النحو التالي :**(B.C.B.S. 2014)**

- **اختبارات الحساسية** : حيث أنها تقوم على تقييم أثر الوضع المالي للبنك من خلال تطبيق تغير غير مواتي في مُتغير واحد مع بقاء كافة المتغيرات الأخري ثابتة، كما تُعطي هذه الاختبارات ايضاً تقييماً مبدئي وسريع لمدى حساسية محفظة البنك الائتمانية لمعامل مخاطر محدد Risk Factor.
- **اختبارات السيناريوهات :** تُعد هذه الاختبارات أكثر تعقيداً من اختبارات الحساسية حيث يتم من خلالها تطبيق عدة تغيرات غير مواتية على عدة متغيرات في وقت واحد بناءً على أساس تاريخي أو افتراضي كما يلي : **(الطائي، 2013)**

أ) **اختبارات السيناريوهات التاريخية :** تعتمد على أحداث السوق الجوهرية التي وقعت في الماضي، وهذه النوعية من اختبارات التحمل لا تأخذ بعين الاعتبار مخاطر المنتجات الجديدة والتي قد تؤدى إلى مخاطر مستقبلية غير معروفة.

ب) **اختبارات السيناريوهات الافتراضية :** يقوم مُدير المخاطر بالبنك بوضع سيناريوهات افتراضية قاسية، ولكن مُحتملة الحُدوث بشأن الإطار العام للمخاطر تأخذ هذه الاختبارات في الاعتبار المخاطر المصاحبة للمنتجات الجديدة والتي قد تؤدى إلى مخاطر مستقبلية غير متعارف عليها من قبل.

ومن خلال اعتماد اختبارت التحمل، يمُكن قياس ربحية البنوك، وتحديد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ومواجهة الخسائر التى يمكن ان التعرض لها مستقبلاً بسبب الأزمات المالية، وتعزيز الإجراءات الوقائية للتنبؤات المستقبلية.

سادساً : علاقة مخاطر التركز الائتماني بربحية محفظة القروض للبنوك التجارية:إهتمت العديد من **الدراسات السابقة** بدراسة استخدام وسائل متعددة لقياس مخاطر الائتمان المصرفي وربحية البنوك، كما اهتم العديد منها بدراسة وتحليل سياسة التركز الائتماني باعتبارها آليه للحد من المخاطر الائتمانية لتحسين كفاءة ربحية محفظة القروض للبنوك.

لذا يحاول الباحثان، إلقاء الضوء بالتحليل والمناقشة على تحديد أهم المتغيرات البحثية لتلك الدراسات، والمدخل العملي لقياس تلك المخاطر، مدعماً بأمثلة تطبيقية من الواقع المصرفي.

والآتي يعد إستعراضا لبعض هذه الدراسات التي تم اختيارها كنماذج بحثية، لتمثيل المخاطر المشار اليها عاليه وعلاقتها بالربحية لمحفظة قروض البنوك التجارية :

أ- الدراسات السابقة التي تناولت قياس "المخاطر الائتمانية وربحية البنوك" :

أستهدفت دراسة (Kutum, 2017) تحليل أثر مخاطر الائتمان علي ربحية البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وبيان درجة العلاقة بينهما - بإستخدام البيانات المالية المستخرجة من تقاريرها السنوية في الفترة

من (2010 – 2015)، وذلك من خلال عينة مكونة من خمسة بنوك فلسطينية، **وتوصلت الدراسة :** إلي وجود علاقة طردية بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية، وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والسلفيات، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، والعائد علي حقوق الملكية (ROE) علي التوالي، كما أتضح من نتائج الدراسة أن الربحية مرتبطة بشكل إيجابي بحجم البنك مما يؤثر علي معدلات النمو، **كما أوصت الدراسة** بتحمل البنوك مخاطر الائتمان وفرض أسعار فائدة مرتفعة علي حساب المخاطر، والمفاضلة بين زيادة الربحية أو الاستقرار على المدى الطويل.

كذلك أستهدفت دراسة (Saeed, et al, 2016) تحليل أثر مخاطر الائتمان على الربحية لدي أكبر خمسة بنوك تجارية في المملكة المتحدة، وبيان درجة العلاقة بينهما - بإستخدام البيانات المالية المستخرجة من تقاريرها السنوية في الفترة من (2007 – 2015)، وذلك لتغطية فترة الأزمة المالية، كذلك استهدفت الدراسة تقييم مُسببات مخاطر الائتمان التي تعرقل مُعدلات نمو البنوك الأمريكية،**وتوصل** إلي وجود علاقة طردية بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية، وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال نسبة صافي القروض العاملة والقروض المتعثرة إلي إجمالي القرض، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، والعائد علي حقوق الملكية (ROE) علي التوالي، كذلك كشفت النتائج أن زيادة أو انخفاض الربحية مرتبط بحجم البنك والرافعة المالية مما يؤثر علي معدلات نمو البنوك **واقترح** تحسين شامل لنظام الائتمان البنكي في المملكة المتحدة من خلال الحصول علي المعلومات الكافية عن اعتماد الائتمان، ومدي ملائمة الضمانات المقدمة بالنسبة للائتمان المطلوب، وتفعيل سياسات مُشددة لمنح الائتمان، ووضع استراتيجيات بالمشاركة مع الإدارات الأخري لإدارة مخاطر الائتمان من خلال التقدير الكمي والتحليل الكيفي، ورصد ومراقبة المخصصات والتسهيلات الائتمانية، كذلك توصي الدراسة بتطوير إجراءات الافصاح والشفافية للموافقات الجديدة لمنح الائتمان، وتمديد الائتمان الحالي من خلال مراقبة التصنيف الائتماني للمقترضين.

وفي دراسة (Asar, 2015) أستهدفت قياس أثر مخاطر الائتمان علي الربحية لدي أكبر سبعة بنوك تجارية في غانا، وبيان درجة العلاقة بين كفاية رأس المال وحجم البنك وربحيته - بإستخدام البيانات المالية المستخرجة من تقاريرها السنوية في الفترة من (2005 - 2013)، **وتوصلت الدراسة** إلي وجود ارتباط سلبي بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية، وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات خسائر القروض إلي إجمالي القروض، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، والعائد علي حقوق الملكية (ROE) علي التوالي، كذلك توصلت نتائج الدراسة إلي وجود علاقة طردية لكفاية رأس المال وحجم البنك علي الربحية للبنوك التجارية.

وأوصت هذه الدراسة : بتطوير استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان لتعزيز ربحيتها.

ينما قام (سعيد وأخرون، 2015) بدراسة لبيان أثر مؤشرات المخاطرة الائتمانية التي تتعرض لها البنوك علي ربحيتها وبيان درجة العلاقة بينهما - بإستخدام البيانات المالية المستخرجة من تقاريرها السنوية في الفترة من (2003 - 2012)، بالتطبيق علي HSBC و Barclays،**وتوصلت الدراسة :** إلي وجود ارتباط سلبي بين مؤشرات المخاطرة الائتمانية والربحية للبنوك التجارية، وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال نسبة القروض المتعثرة إلي إجمالي القروض، القروض المتعثرة إلي رأس المال المملوك، إجمالي القروض إلي إجمالي الودائع، معدل العائد على الأصول (ROA)، والعائد علي حقوق الملكية (ROE)، والعائد علي الودائع (ROD) علي التوالي، **وأوصت هذه الدراسة :** بتطوير وتحديث السياسات المُتبعة من قِبل البنوك في منح الائتمان، ووضع اجراءات احترازية في كيفية التعامل مع الأزمات، وكذلك تفعيل سياسة الإفصاح والشفافية في نقل المعلومات ذات الصلة.

ب- الدراسات السابقة التي تناولت "تركز المحفظة الائتمانية والخسائر التي تتعرض لها البنوك وكذلك العلاقة بينها وبين ربحية محفظة القروض" :

قام (Kiplangat, 2018) بدراسة بهدف تحديد العلاقة بين التركز القطاعي لمحفظة القروض والمخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك بالتطبيق علي إثنان وأربعون بنك تجاري في كينيا خلال الفترة من (2013 – 2017) **وقد توصلت الدراسة** إلي وجود ارتباط سلبي بين تركز محفظة القروض للقطاعات الاقتصادية والمخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك، وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال مؤشر التركز Herfindhal- Hirschman Index، ونسبة القروض المتعثرة إلي إجمالي القروض كما **هذه**

الدراسة : ارتفاع فوائد التركز لمحفظة قروض البنك والرقابة عليها، نظرا لأن البنوك عينة البحث لديها خبرة في منح ائتمان القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يؤثر ايجابياً علي كفاءة ربحيتها.

أما دراسة (Memmel, et al, 2013) فقد سعت إلي تحديد العلاقة بين تركز المحفظة الائتمانية من جهة، والخسائر التي تحققها البنوك اثر إعدام القروض المدينة أو تخفيضها من جهة أخري وذلك بإستخدام البيانات المالية المستخرجة من تقاريرها السنوية في الفترة من (2003- 2011)، بالتطبيق علي كافة البنوك التجارية في المانيا،**وتوصلت الدراسة** إلي أن التركز في المحفظة الائتمانية على مستوى البنوك والقطاعات الاقتصادية يخفِّض إعدام الديون المدينة، ويزيد من تحكم هذه البنوك وسيطرتها على مكونات محافظها الائتمانية، ويقلل من المخاطر غير المتوقعة لهذه المحافظ علي النقيض نتائج الدراسات والأبحاث الاخري التي توصي بالتنوع مقابل التركز لتخفيض المخاطر، كما أن هذه الدراسة تستخدم نظرية فريدة من نوعها اعتمادا علي دقة وصحة البيانات في التركز الذي يقوم علي أسس ومعايير دقيقة لإقراض بعض الصناعات أو القطاعات بحيث أنه كلما كانت محفظة الائتمان الخاصة بالبنك أكثر تركيزًا (فيما يتعلق بـالصناعات / القطاعات)، كلما انخفضت المخاطر المتوقعة في محفظة الائتمان.

في حين أستهدفت دراسة (الطائي، 2013) قياس أثر خطر التركز الائتماني القطاعي لمحفظة القروض في ربحية ورأس مال البنوك التجارية، وبيان درجة العلاقة بينهما - بإستخدام البيانات المالية المستخرجة من تقاريرها السنوية في الفترة من (2001 – 2011) لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني والبنك الأردني الكويتي، وذلك لتوافر خصائص اعتماد بياناتها إحصائيا، ولما لها من حصة سوقية جيدة في السوق المصرفية،**وتوصلت الدراسة** إلى وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركز القطاعي في محفظة القروض وربحية المحفظة، وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال مؤشر التركز Herfindhal - Hirschman Index وصافي الفوائد المتحققة من محفظة القروض Net Interest Margin - NIM علي التوالي، كذلك وجود علاقة عكسية بين درجة التركز القطاعي ورأس مال البنوك التجارية من خلال معادلة الانحدار Capital= α1 + b1 HHI **وأوصت الدراسة :** بخفض درجة التركز الائتماني في محفظة القروض من خلال اتباع مجموعة من الوسائل من أهمها التنويع والتقيد بالسقُوف الائتمانية المُحددة من قبل السلطات الرقابية، الأمر الذي سينعكس إيجابياً في حجم العوائد المتولدة عن محفظة القروض.

كذلك قامت دراسة (Chen, et al, 2013) علي قياس وتحليل التركز القطاعي لمحافظ الائتمان للبنوك التجارية في الصين بإستخدام البيانات المالية المستخرجة من تقاريرها السنوية في الفترة من (2007 – 2011)، بالتطبيق علي ستة عشر بنك تجاري صيني، **وتوصل** إلي وجود علاقة عكسية بين التركز القطاعي لمحافظ الائتمان والمخاطر التي تتعرض لها البنوك أي "احتمالية التخلف عن السداد"، وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال مؤشر التركز Herfindhal - Hirschman Index، علاوة على ذلك، في حالة تخفيض القطاعات تصبح محفظة الائتمان عرضة للـ الركود الاقتصادي.، **وأوصي**: بوضع قيود علي القطاعات الاقتصادية التي تتسبب في مخاطر التركز.

في حين قامت دراسة (Skridulyte, et al, 2012) بقياس وتحليل أثر مخاطر التركز في محفظة القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية في بنوك ليتوانيا، بإستخدام البيانات المالية المستخرجة من تقاريرها السنوية في الفترة من (2004 – 2010)،**وتوصلت الدراسة** إلي تنويع محفظة القروض في البنوك للقطاعات الاقتصادية مقابل تركيز المحفظة القروض بشكل غير متساوي، وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال مؤشر التركز Herfindhal - Hirschman Index، **واقترحت الدراسة :** تقسيم البنوك إلي مجموعتين رئيسيتين – تضم المجموعة الأولي البنوك المتشابهة علي مستوي النشاط وعلي المستوي الجغرافي (تركز)، وتضم المجموعة الثانية البنوك غير المتشابهة علي مستوي النشاط وعلي المستوي الجغرافي (تنويع)، كذلك جمع وتقسيم المخاطر إلى مخاطر الائتمانية منخفضة وآخري ذات التركيز القطاعي للأنشطة الاقتصادية وقروض العملة الأجنبية نفسها وما إلى ذلك مع ملاحظة معرفة جميع عوامل الخطر المختلفة.

ولقد أشارت نتائج الدراسات السابقة الي ما يلي :

أ- وجود تناقض في طبيعة العلاقة بين المخاطر الائتمانية وربحية البنوك، فبعض هذه الدراسات توصلت إلي وجود علاقة طردية مثل دراسة : (Imad Kutum – 2017)، (Saeed, et al -

2016)، بالمقابل هناك دراسات أخري توصلت إلي وجود علاقة عكسية مثل دراسة (Opoku Asar, 2015)، (عبد السلام سعيد - 2015).

ب- بعض الدراسات توصلت إلي أن اختلاف العلاقة بين التركز الائتماني وربحية محفظة القروض للبنوك تختلف باختلاف شكل وطبيعة التركز، فالتركز الجغرافي لا يؤثر في الربحية، كما هو الحال بالنسبة إلي التركز علي مستوي النشاط في دراسات أخرى.

ج- تناقض الدراسات السابقة بين تحمل البنوك مخاطر التركز الائتماني وارتفاع فوائدها وزيادة المخصصات مما يزيد كفاءة ربحيتها، وأخري تقترح اتباع التنويع والتقيد بالسقُوف الائتمانية المُحددة من قبل السلطات الرقابية.

د- كما أشارت بعض الدراسات إلي أن العلاقة بين التركز وربحية محفظة القروض يجب أن تكون غير خطية، وتأخذ شكل حرف U، بالمقابل أشارت دراسات أخرى إلي وجود علاقة خطية بين التركز وربحية المحفظة للبنوك التجارية.

ومن ثم فإن طبيعة العلاقة بين مخاطر التركز الائتماني من جهة، وربحية محفظة القروض من جهة أخري لا تبدو واضحة، وقد تعزز عدم الوضوح بنتائج الدراسات السابقة بشآن آثار مخاطر التركز علي الربحية، وقد كانت النتائج متناقضة.

وحتي تتضح الرؤية.... بوجود علاقة جوهرية "مؤثرة" أو غير جوهرية بين مخاطر التركز في محفظة القروض وربحيتها... **يقوم الباحثان** بالتطبيق علي البنوك التجارية المصرية لثبات مدي صحة هذه العلاقة وتحديدها وفقاً للحدود الزمنية من قبل البنك المركزي المصري وتعليماته في هذا الصدد.

المـــحور الثاني

الإطـــار المنهجي

يهـــدف هذا الجزء إلي تناول **"الإطار المنهجي للبحث"** الخاص بقياس وتحليل مخاطر التركز الائتماني علي مستوي قطاعات النشاط الاقتصادي والجغرافي، وآلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها وفق مقررات لجنة بازل، وبيان درجة العلاقة بين التركز في محفظة القروض وربحيتها مع التطبيق علي البنوك التجارية المصرية، **وفقاً للخطوات التالية :**

1- مشكلة البحث :

من خلال مراجعة **الدراسات السابقة** والتي أسفرت نتائجها عن تعدد وتنوع طرق وأساليب القياس المستخدمة لمخاطر التركز الائتماني، وما نتج عنه في اختلاف النتائج، فضلا عن اختلاف زمن وبيئة التطبيق في ظل تفسير متغيرات البحث الحالي ... وهذا الاتجاه في التفكير هو ذاته ماتبني الباحثان تطبيقة في إطار قياس وتحليل مخاطر التركز الائتماني ومدي التزام البنوك التجارية المصرية بضوابط الحد من التركز الائتماني وفق مقررات لجنة بازل، وما لهذا من اثار علي الأرباح المتحققة من محفظة القروض.

ومن خلال تحليل أرصدة القروض ومخصصات خسائرها، وكذلك عوائدها المهمشة في نهاية العام المالي 2012 من واقع التقارير المالية وحسب القطاعات المقترضة للبنوك المختارة كعينة للبحث الحالي "البنك الأهلي المصري، بنك مصر، البنك التجاري الدولي - مصر، بنك القاهرة"*، والتي أسفرت نتائجها عن عدم التنوع في محافظها الائتمانية، **وهو ما أدي إلي ظهور مشكلة البحث كالتالي:**

- التوزيع غير المنتظم للقروض للحالات قيد الدراسة حيث استأثر القطاع الخاص بمتوسط عام علي نسبة تصل إلي 55,5% من اجمالي المحافظ الائتمانية، وتصل نسبة القطاع الحكومي إلي 6,9%، وقطاع الأعمال العام 14,6%، والقطاع الاستثماري، 22,28% من واقع التقارير المالية.
- ارتفاع نسب العوائد المهمشة للقطاعات المقترضة السابقة، وانخفاض نسبي في معدلات نمو العائد علي القروض نتيجة عدم التنوع في التوظيف، وماله من اثار سلبية علي ربحية النشاط الائتماني ورأس المال المصرفي.
- الارتفاع غير المتوزاي في مخصصات خسائر القروض لمقابلة الارتفاع في مستوي مخاطر التركز القطاعي حيث بلغ المتوسط العام للمخصصات علي التوالي : (10%، 14%، 6%، 3,7%)، فضلا عن وجود تباين في النتائج المالية للحالات قيد الدراسة، مما يعكس ضعف فعالية الرقابة الداخلية في مراجعة الائتمان وفي كفاءة المسئولين عن منح الائتمان وجودة المحفظة الائتمانية.

تشير كل الدلائل السابقة، إلي المستوي المتدني لجودة محفظة الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية، وتبني البنوك التجارية لمحافظ ائتمانية ذات مخاطر مرتفعة تتسم بالتركز، بالاضافة الي عدم إتباع القواعد والأعراف المصرفية السليمة عند منح الائتمان، والتركيز في منح الائتمان علي قطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية معينة أو عميل معين، تؤدي إلي زيادة خطر عدم التسديد في ظل ظروف اقتصادية كالتضخم والكساد المالي، الأمر الذي يترك آثاره السلبية علي ربحية ونشاط المحفظة الائتمانية، ويعرض البنوك للتعثر ويهدد استمرارها في مزاولة أعمالها.

وفي ذات السياق، أجري الباحثان دراسة استطلاعية مع عدد من مديري قطاعات الائتمان ببعض فروع البنوك للحالات قيد الدراسة لتحديد حجم المخاطر، والتي بلغت في المتوسط العام (5%) من إجمالي حجم الائتمان البنكي للبنوك السابقة.

ويرجع تفاقم حجم المخاطر إلي قيام البنوك بمنح قروض إلى دول أجنبية أو إلى شركات القطاع الخاص الأجنبي ما يعرضها إلى مخاطر الدول التي تنشأ عن عدم قدرة المقترض الأجنبي علي تحويل القيمة بالعملة الأجنبية بسبب إجراءات المنع لتحويل العملة الأجنبية التي يحددها البنك المركزي في ذلك البلد.

---

* تم تناول أسباب اختيار بنوك عينة البحث في مجتمع وعينة وحدود البحث.

وتعكس الدلائل السابقة حجم المشكلة البحثية التي يمكن التعبير عنها في السؤال التالي : "ما هو حجم التركز الائتماني علي مستوي قطاعات النشاط الاقتصادي والقطاعات الجغرافية للبنوك المدرجة بعينة البحث؟ وما طبيعة علاقة هذا التركز بحجم الأرباح المتحققة من محفظة قروضها"؟

2- أهمية البحث :

يستمد البحث الحالي أهميته من الاعتبارات العلمية والعملية التالية :

- أنه يتناول تحليل العلاقة بين متغير التركز الائتماني وربحية محفظة الائتمان وهي علاقة قد حظيت بأهتمام الباحثين في الأونة الاخيرة، وبالتالي فإن البحث الحالي يساير التطور الإداري المنشود خاصة في ظل ندرة الأبحاث المصرية التي تتناول هذا النوع من الأبحاث.
- تُعتبر البنوك التجارية المصرية بشكل خاص الأساس في استقرار الاقتصاد مما يتطلب الأمر زيادة كفاءة أدائها وجعلها قادرة علي التصدي لأي مخاطر وخصوصاً المخاطر الائتمانية التي تشكل كفاءة إدارتها في صلابة البنوك.
- أن التعرض لمخاطر التركز في محفظة القروض من أهم المخاطر التي تواجه إدارة البنوك عند منح الائتمان، إذ تنجم عن التوزيع غير المتوازن لمحفظة القروض واحتمال حصول خسائر كبيرة جداً نسبة إلي رأس المال واجمالي الأصول، ومن هذا المنطلق تركز الدراسة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر التركز الائتماني والتحكم في ضوء الترتيبات والمعايير التي أتت بها لجنة بازل بما يضمن تحديد أوضح لتلك المخاطر سواء علي مستوي العميل الواحد أو مجموعة العملاء ذات العلاقة، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين مستوي الربحية المتحققة من محفظة القروض.

3- أهداف البحث :

يهــدف البحث الحالي إلي :

- قياس وتحليل درجة تركز المحفظة وربحيتها من حيث مستوي قطاعات النشاط الاقتصادي والقطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك، وآلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها وفق مقررات لجنة بازل.
- تقديم مجموعة من **المقترحات والتوصيات** للبنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري للوصول إلي الشكل الأمثل لتنويع محفظة التسهيلات الائتمانية بحيث يحقق أعلي عائد بأقل مخاطر ممكنة.

4- فروض البحث :

في ضوء مشكلة البحث الحالي، وأهدافه تم صياغة فرضيته علي النحو التالي :

(H_1) : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التركز الائتماني وربحية محفظة القروض للبنوك التجارية المصرية.

وينبثق من هذا الفرض الفرضين الفرعيين التاليين :

- H_{1-1} **:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التركز الائتماني القطاعي وربحية محفظة القروض للبنوك عينة البحث والدراسة.
- H_{1-2}**:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التركز الائتماني الجغرافي وربحية محفظة القروض للبنوك عينة البحث والدراسة.

5- **متغيرات البحث وطرق قياسها :**

يعتمد البحث على اثبات صحة العلاقة بين درجة التركز في محفظة القروض وربحيتها للبنوك التجارية المصرية علي متغيرين رئيسيين مستقليين والآخر متغير تابع، وفيما يلي هذه المتغيرات وتبيان طرق قياسها - جدول رقم (5) :

جدول رقم (5) : متغيرات البحث (المستقلة – التابعة)، وطرق قياسها

متغيرات الدراسة وطرق قياسها	
المتغير المستقل :	**قياسه**
المتغير الرئيسي : **التركز الائتماني للقطاعات الممولة :** **المتغيرات الفرعية :** 1. **التركز الائتماني لقطاعات النشاط الاقتصادي.** 2. **التركز الائتماني للقطاعات الجغرافية.**	**من خلال الاعتماد على مؤشر Hirschman Index - HHI Herfindahl لقياس تركز المحفظة الائتمانية والذي تم استخدامة في العديد من الدراسات التي تناولت مخاطر التركز الائتماني (المملوك،2020، الطائي، 2013، قلبة، 2019)، وذلك من خلال المعادلة التالية :** **(Hayden, E, et al, 2006, Benjamin, M, et al, 2010)** $$HHI = \sum_{i=1}^{n} \left(\frac{Xi}{X}\right)^2$$ **حيث :** 3. **HHI = قيمة المؤشر.** 4. **Xi = قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للقطاع (i)، أو للصناعة (i)، أو لمنطقة جغرافية (i).** 5. **X = إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنك، ومن ثمَّ فإن :** $X = \sum_{i=1}^{n} Xi$ 6. **N : عدد القطاعات الاقتصادية الممولة أو عدد الصناعات أو عدد المناطق الجغرافية الممولة.** **"وتتراوح قيمة مؤشر هرفندال ـ هيرشمان (HHI) بين (1) و(N / 1)، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من (1) زاد التركز وانخفض التنوع، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من (1/N) انخفض التركز وزاد التنوع وأن كل قطاع اقتصادي أخذ نصيباً متساويا من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال العام المالي".**
المتغير التابع :	**قياسه**
ربحية محفظة القروض.	**الفوائد والعمولات من القروض / إجمالي القروض.**

6- أساليب البحث :

اعتمد الباحثان في تحقيق أهداف البحث ومعالجة المشكلة الحالية، وحسب المنهج العام من الناحية التطبيقية والعملية كالتالي :

1/6 من حيث الهدف : تم الاعتماد في إجراء البحث الحالي علي الدراسة الاستنتاجية لتحليل جميع المتغيرات الرئيسية في المشكلة، والأسباب التي أدت إلي تلك المشكلة، ومعالجتها من خلال وضع التوصيات الملائمة.

2/6 من حيث البيانات : تم الاعتماد في إجراء البحث الحالي علي الدراسة المكتبية، كما يلي:

- **الدراسة المكتبية :** استهدفت الدراسة المكتبية الحصول علي البيانات الثانوية من خلال الاطلاع علي الدوريات العربية والأجنبية المنشورة أو غير المنشورة ذات العلاقة بموضوع البحث، وكذلك الإطلاع علي التقارير السنوية عن أعمال البنوك والتي تُصدر بالنشرة السنوية للبنك المركزي المصري والمعهد المصرفي المصري، مراجعة القوائم المالية المنشورة للبنوك محل البحث، ومراجعة التقارير المالية السنوية، كذلك الإطلاع علي القوانين والقرارات المرتبطة ذات العلاقة بموضوع البحث.

7- مجتمع وعينة البحث :

1/7 مجتمع البحث : يتمثل مجتمع البحث في البنوك المصرية (بنوك قطاع عام وبنوك تجارية مشتركة وخاصة)، والمقُيدة لدي البنك المركزي، والتي اعلنت عن مراكزها المالية وحساباتها الختامية لسنة (2018- 2019) عدد40 بنك.

2/7 عينة البحث : تم اختيار (4) بنوك تمثل (10%) من إجمالي مجتمع البحث، حيث تعد تلك البنوك من أكبر البنوك من حيث حجم الأصول المملوكة، ورأس المال المُصدر والمدفوع، كذلك مقدار صافي القروض الممنوحة للعملاء في الجهاز المصرفي المصري، لذلك تنوعت العينة لتشمل (3) بنوك قطاع عام : (البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة)، وأكبر بنك قطاع خاص مصري : (البنك التجاري الدولي- مصر) حيث يعكس أفضل التجارب المصرفية.

ويوضح جدول رقم (6) تصنيف بنوك العينة من حيث هيكل المليكة، وإجمالي الأصول.

جدول رقم (6) بنوك العينة وتصنيفاتها وفقا لهيكل المليكة وإجمالي الأصول وحجم الائتمان القيمة بالمليون جنية

بنوك العينة وتصنيفاتها وفقا لهيكل المليكة وإجمالي الأصول						
المسلسل	اسم البنك	تصنيف البنك	عدد الفروع	عدد ماكينات ATM	إجمالي الأصول	إجمالي الائتمان
1	البنك الأهلي المصري	بنك عام	385	3772	1,543	456
2	بنك مصر	بنك عام	580	1900	884	229
3	البنك التجاري الدولي – مصر	بنك خاص	365	1025	342	119
4	بنك القاهرة	بنك عام	231	540	232	69

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد علي التقارير السنوية للبنوك محل البحث والدراسة – 2017 / 2018.

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- **بنوك القطاع العام :** تمثل الجانب الأكبر من الجهاز المصرفي من حيث عددها، وفروعها، وعدد العاملين فيها كما أنها الأوسع انتشاراً، كما تقوم البنوك التجارية المصرية بتقديم الكثير من الخدمات التي تقدمها بنوك الاستثمار والأعمال والمتخصصة، فضلاً عن ارتفاع الحصة السوقية الائتمانية لهذه البنوك، حيث تبلغ الحصة السوقية من سوق الائتمان في مصر لدي : (البنك الأهلي، ومصر، والقاهره) ما يقرب من 70% من إجمالي البنوك الأخري.
- **البنك التجاري الدولي – مصر :** هو أكبر بنك قطاع خاص مصري وفقا لصدارة الترتيب والأداء الاقتصادي له.

كما أن البنوك السابقة في تصنيف مجلة THE BANKER والذي أصدر في 10 ديسمبر 2018 من أكبر البنوك في السوق المصرفي المصري علي المستوي العربي، حيث استحوذت علي مراكز متقدمة في التقرير السنوي الذي تقوم بإعداده المجلة لأفضل قائمة 100 بنك عربي في (12) دولة، وهما البنك الأهلي المصري، بنك مصر، البنك التجاري الدولي- مصر، بنك القاهرة علي التوالي، وذلك بالنسبة للشق الأول من رأس المال (Tier1 Capital)، إذ تشكّل مُجتمعة ما يقارب 85% من مجموع رأسمال القطاع المصرفي، وبناء عليه فإن العينة يمكن الاعتماد عليها إلي حد كبير في تمثيل المجتمع.

8- حدود البحث :

1/8 حدود البحث القطاعية : تشمل تقارير البنوك عينة البحث في سياسات إفصاحها تراكزات المحافظ الائتمانية سنوياً علي مستوي :

- **القطاعات الاقتصادية :** تم حساب خطر درجة التركز في محفظة القروض للبنوك عينة البحث موزعة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (القطاع الزراعي - القطاعي الصناعي - القطاع التجاري - القطاع الخدمي - القطاع العقاري - القطاع المالي - قروض أخري).

- **القطاعات الجغرافية :** تم حساب حدود خطر الائتمان للبنوك عينة البحث موزعة حسب القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك : (القاهرة الكبري، الاسكندرية والدلتا والقنال وسينا، الصعيد والوجه القبلي - دول اخري).

2/8 الحدود الزمنية للبحث :

تنحصر الفترة الزمنية للبحث الحالي والتي ارتبطت بجمع البيانات المطلوبة لتحليل متغيراته واختبار فروضه بدءاً من العام المالي 2013 وحتي العام المالي 2018، نظراً لأن الهدف الأساس من هذا البحث هو **"اثبات مدي وجود ارتباط بين التركز في محفظة القروض وربحيتها".**

وقد يعود السبب في اختيار تلك الفترة، قيام البنك المركزي المصري بعقد سلسلة من الاجتماعات في عام 2008 لوضع المراحل الأساسية لتنفيذ خطة تطبيق مقررات بازل II من خلال أربع مراحل كما يلي :

- **المرحلة الأولي : (يناير2009- يونيو2009) :** وتتضمن تطوير المهارات الفنية لفريق العمل المختص وكذا الإدارة العليا بقطاع الرقابة والإشراف فيما يتعلق بتطبيقات بازل II.
- **المرحلة الثانية : (يوليو2009- يونيو2011) :** وتتضمن التنسيق المكثف مع الجهاز المصرفي من خلال طرح أوراق للمناقشة تتعلق بأهم الموضوعات واختيار أفضل الأساليب لتطبيق مقررات بازل II أخذاً في الاعتبار تجارب الدول الأخري.
- **المرحلة الثالثة : (يوليو2011- مارس2012) :** وتتضمن التركيز علي وضع اللمسات النهائية للتعليمات الرقابية الجديدة المتعلقة بتطبيق مقررات بازل II، فضلا عن إعداد البنوك لتطبيق متطلبات بازل II مع وضع خطط عمل تصحيحية محددة التواريخ تتناسب مع نوعيات البنوك وفقا لنتائج المحاكاة.
- **المرحلة الرابعة :(استمرارية التنفيذ) :** وتتضمن العمل بمقررات بازل II بالتوازي مع التعليمات الجديدة الخاصة بمعيار كفاية رأس المال بازل III "إذ لم يغفل البنك المركزي تطبيقات بازل III خلال الإعداد لبازل II لتيسير تطبيقها بالقطاع المصرفي المصري في المستقبل".

وبناءً علي المراحل السابقة، اقتصرت الفترة الزمنية للبحث الحالي علي **(ستة أعوام فقط)** نظراً لإلزام البنوك المصرية بتطبيق مقررات لجنة بازل II، وإتباع الأسلوب المعياري لقياس مخاطر التركز الائتماني للبنوك المصرية في المرحلة الأولي في يناير 2009 حتي استمرارية التنفيذ لتيسير تطبيقها.

المحور الثالث
الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء من البحث خطوات جمع البيانات المالية وتحديد المقاييس المستخدمة في حساب قيم متغيرات البحث، ومن ثم تحديد الأساليب الإحصائية لإختبار صحة فروض البحث والمرتبطة بمخاطر التركز في محفظة القروض وربحيتها للبنوك التجارية المصرية.

وفي ذات السياق، قام الباحثان بإيجاد القيم المالية ومربعاتها لحساب مؤشرات التركز الائتماني، كذلك عائد محفظة القروض للبنوك عينة البحث خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام المالي 2013 وحتي العام المالي 2018، **وذلك علي النحو التالي :**

1. البيانات المالية لحساب التركز الائتماني للبنوك عينة البحث، وقياسها :

1/1 حساب إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل قطاع اقتصادي علي حدي :

1/1/1 إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي.
2/1/1 إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي.
3/1/1 إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع التجاري
4/1/1 إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخدمي.
5/1/1 إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري.
6/1/1 إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع المالي.
7/1/1 القروض الأخري.

وانطلاقاً من مؤشر Herfindahl - Hirschman Index – HHI المذكور سابقاً في هذا البحث، تم حساب هرفندال – هيرشمان (HHIe) لقياس مخاطر التركز الائتماني للقطاعات الاقتصادية السابقة علي أساس مجموع مربع حصة كل قطاع إلي إجمالي القروض المكونة لمحفظة البنك.

2/1 حساب إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الجغرافية، وقياسها :

تم حساب حدود خطر الائتمان للبنوك عينة البحث موزعة حسب القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك : (القاهرة الكبري، الاسكندرية والدلتا والقنال وسينا، الصعيد والوجه القبلي - دول اخري).

وتم حساب هرفندال - هيرشمان (HHI) لقياس التركز الائتماني الجغرافي (HHIg) بالنسبة لإجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات والبنوك والأفراد علي أساس مجموع مربع حصة كل قطاع جغرافي إلي إجمالي القروض المكونة لمحفظة البنك.

2. مقاييس ربحية محفظة القروص للبنوك عينة البحث :

تُقاس نسبة الربحية في البنوك التجارية بالعديد من المؤشرات المالية والتي نأخذ منها المؤشر المتعلق **بعائد محفظة القروض Return on Loan Portfolio**، والذي يُقيس أرباح البنك من خلال استثمار موارده المالية المتاحة في نشاط الإقراض الأكثر ربحية ... ويتم ذلك من خلال **عائد محفظة القروض = الفوائد والعمولات من القروض / إجمالي القروض**...وكلّما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك علي ارتفاع كفاءة البنك في أستخدام أصوله المالية والعكس صحيح.

3. اختبار فرضية البحث :

للتوصل إلي نتائج فرضية البحث قد تم إجراء الإختبارات الإحصائية علي المتغير المستقل التي ينطوي علي متغيرين فرعيين هما (تركز قطاعات النشاط الاقتصادي - تركز القطاعات الجغرافية)، ومتغيرا تابعا واحدا وذلك من خلال البيانات المصرفية المستقاة من السجلات والتقارير المصرفية الخاصة بالبنوك عينة الدراسة، كسلسة زمنية غطت الفترة من 2013 - 2018م، هذا بالإضافة إلي البيانات المستقاة من تقارير الجهاز المصرفي والمتعلقة بتطبيق مقررات لجنة بازل والتي أمكن الحصول عليها من النشرات الدورية والتقارير الصادرة عن البنك المركزي المصري في ذات الفترة.

وقد استندت عملية تحليل العلاقة بين متغيرات البحث واختبار مدي صحة فرضيته علي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تمثلت في معامل الارتباط لقياس طبيعة وقوة العلاقة بين درجة التركز الائتماني القطاعي والجغرافي في محفظة القروض والأرباح المتولدة عنها.

كما تم استخدام نموذج الانحدار البسيط لتقدير وتحليل أثر المتغير المستقل (التركز الائتماني للقطاعات الممولة) علي المتغير التابع (ربحية محفظة القروض) للبنوك التجارية عينة البحث والدراسة، **وفيما يلي اختبار فرضية البحث كالآتي :**

1/3 اختبار فرضية البحث (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التركز الائتماني وربحية محفظة القروض للبنوك التجارية المصرية".

1/1/3 اختبار الفرض الفرعي الأول (H_{1-1}): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التركز الائتماني القطاعي وربحية محفظة القروض للبنوك عينة البحث والدراسة :

- **الحالة الاولي : البنك الأهلي المصري :**

جدول رقم (7) العلاقة بين مخاطر التركز الأئتماني القطاعي وربحية محفظة قروض البنك الأهلي المصري :

المتغير التابع / المتغير المستقل		Constant	HHIe	R^2	F	Correlation
ربحية المحفظة	T	1,188	3,172	%61	6,33	%78,3-
	β	1,097-	2,52-			

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

وجود علاقة إرتباط قوي وعكسي بين درجة التركز الائتماني لقطاعات النشاط الاقتصادي (HHIe) وربحية محفظة القروض، حيث بلغ معامل الارتباط (-0,783)، ويفسر ذلك أنه كلما زادت درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض إنخفضت ربحية محفظتها.

وللتدليل علي صحة ما سبق، من واقع تحليل البيانات المالية الواردة من القوائم المالية المنشورة والمذكوره في ملاحق البحث، وبالاعتماد علي معدل الـ HHIe لقطاعات النشاط الاقتصادي والذي يتراوح ما بين (0,85 و 0,91)، وهي نسبة مرتفعة بوصفها تقترب من الواحد الصحيح، وفي المقابل يحتاج البنك لزيادة معدل رأس المال 8% "كنسبة من مُتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركز وفقا للدعاملة الأولي من مقررات لجنة بازل".

كما أكد تحليل الانحدار، أن درجة التركز الائتماني لقطاعات النشاط الاقتصادي ذات تأثير معنوي عكسي من خلال قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-2,52)، وكما أشار معامل التحديد (R2) أن التغيرات التي تحدث في عوائد محفظة القروض بنسبة تصل إلي (61%)، يرجع سببها إلى التغير في درجة التركز الائتماني القطاعي (HHIe)، وظهر النموذج معنوي من خلال قيمة (F) المحسوبة والبالغة (6,33).

- **الحالة الثانية : بنك مصر :**

جدول رقم (8) العلاقة بين مخاطر التركز الائتماني القطاعي وربحية محفظة قروض بنك مصر

Correlation	F	R^2	HHI	Constant	المتغير التابع / المتغير المستقل	
%50,3-	1,35	%25	3,89	0,32	T	ربحية المحفظة
			1,16-	0,12-	β	

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

وجود علاقة إرتباط قوي وعكسي بين درجة التركز الائتماني لقطاعات النشاط الاقتصادي (HHIe) وربحية محفظة القروض، حيث بلغ معامل الارتباط (-0,503)، ويفسر ذلك أنه كلما زادت درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض إنخفضت ربحية محفظتها.

وللتدليل علي صحة ما سبق، من واقع تحليل البيانات المالية الواردة من القوائم المالية المنشورة والمذكوره في ملاحق البحث، وبالاعتماد علي معدل الـ HHIe لقطاعات النشاط الاقتصادي والذي يتراوح ما بين (0,52 و 0,90)، وهي نسبة مرتفعة بوصفها تقترب من الواحد الصحيح، وفي المقابل يحتاج البنك لزيادة معدل رأس المال 8% "كنسبة من مُتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركز وفقا للدعاملة الأولي من مقررات لجنة بازل".

كما أكد تحليل الانحدار، أن درجة التركز الائتماني لقطاعات النشاط الاقتصادي ذات تأثير معنوي عكسي من خلال قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-1,16)، كما أشار معامل التحديد (R2) أن التغيرات التي تحدث في عوائد محفظة القروض بنسبة تصل إلي (25%)، يرجع سببها إلى التغير في درجة التركز الائتماني القطاعي (HHIe)، وظهر النموذج معنوي من خلال قيمة (F) المحسوبة والبالغة (1,35).

- **الحالة الثالثة : البنك التجاري الدولي – مصر :**

جدول رقم (9) العلاقة بين مخاطر التركز الائتماني القطاعي وربحية محفظة قروض البنك التجاري الدولي - مصر

Correlation	F	R^2	HHI	Constant	المتغير التابع / المتغير المستقل	
%95,6-	43,32	%91	12,76	0,50	T	ربحية المحفظة
			6,58-	0,598-	β	

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

وجود علاقة إرتباط قوي وعكسي بين درجة التركز الائتماني لقطاعات النشاط الاقتصادي (HHIe) وربحية محفظة القروض، حيث بلغ معامل الارتباط (-0,956)، ويفسر ذلك أنه كلما زادت درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض إنخفضت ربحية محفظتها،

وللتدليل علي صحة ما سبق، من واقع تحليل البيانات المالية الواردة من القوائم المالية المنشورة والمذكوره في ملاحق البحث، وبالاعتماد علي معدل الـ HHIe لقطاعات النشاط الاقتصادي والذي يتراوح ما بين (0,31 و 0,52)، وهي نسبة متوسطة، ويحتاج البنك ايضا إلي زيادة معدل رأس المال 8% "كنسبة من مُتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركز وفقا للدعاملة الأولي من مقررات لجنة بازل".

كما أكد تحليل الانحدار، أن درجة التركز الائتماني لقطاعات النشاط الاقتصادي ذات تأثير معنوي عكسي من خلال قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-6,5)، كما أشار معامل التحديد (R2) أن التغيرات التي تحدث في عوائد محفظة القروض بنسبة تصل إلي (91%)، يرجع سببها إلى التغير في درجة التركز الائتماني القطاعي (HHIe)، وظهر النموذج معنوي من خلال قيمة (F) المحسوبة والبالغة (43,32).

- **الحالة الرابعة : بنك القاهرة :**

جدول رقم (10) العلاقة بين مخاطر التركز الائتماني القطاعي وربحية محفظة قروض بنك القاهرة

Correlation	F	R^2	HHI	Constant	المتغير التابع / المتغير المستقل	
%90-	16,90	%81	17,17	0,28	T	ربحية المحفظة
			4,11-	0,10-	β	

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

وجود علاقة إرتباط قوي وعكسي بين درجة التركز الائتماني لقطاعات النشاط الاقتصادي (HHIe) وربحية محفظة القروض، حيث بلغ معامل الارتباط (-0,90)، ويفسر ذلك أنه كلما زادت درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض إنخفضت ربحية محفظتها.

وللتدليل علي صحة ما سبق، من واقع تحليل البيانات المالية الواردة من القوائم المالية المنشورة والمذكوره في ملاحق البحث، وبالاعتماد علي معدل الـــ HHIe لقطاعات النشاط الاقتصادي والذي يتراوح ما بين (0,42 و 0,85)، وهي نسبة مرتفعة بوصفها تقترب من الواحد الصحيح، وفي المقابل يحتاج البنك لزيادة معدل رأس المال 8% "كنسبة من مُتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركز وفقا للدعاملة الأولي من مقررات لجنة بازل".

كما أكد تحليل الانحدار، أن درجة التركز الائتماني لقطاعات النشاط الاقتصادي ذات تأثير معنوي عكسي من خلال قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-4,11)، كما أشار معامل التحديد (R2) أن التغيرات التي تحدث في عوائد محفظة القروض بنسبة تصل إلي (81%)، يرجع سببها إلى التغير في درجة التركز الائتماني القطاعي (HHIe)، وظهر النموذج معنوي من خلال قيمة (F) المحسوبة والبالغة (16,90).

وفي المقابل، تم إجراء تحليل احصائي مجمع للحالات عينة البحث والدراسة ... وأظهرت النتائج وجود علاقة إرتباط قوي وعكسي بين درجة التركز الائتماني لقطاعات النشاط الاقتصادي (HHIe) وربحية محفظة القروض، حيث بلغ معامل الإرتباط الاجمالي للحالات الأربعة (-0,61)، ويفسر ذلك أنه كلما زادت درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض إنخفضت ربحية محفظتها.

كما أكد تحليل الانحدار، أن درجة التركز الائتماني لقطاعات النشاط الاقتصادي ذات تأثير معنوي عكسي من خلال قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-2,7)، كما أشار معامل التحديد (R2) أن التغيرات التي تحدث في عوائد محفظة القروض بنسبة تصل إلي (37%)، يرجع سببها إلى التغير في درجة التركز الائتماني القطاعي (HHIe)، وظهر النموذج معنوي من خلال قيمة (F) المحسوبة والبالغة (2,815).

وننوه من النتائج السابقة، أن تركز البنك في منح القروض علي قطاعات اقتصادية معينة يؤدي إلي زيادة خطر عدم السداد في ظل ظروف اقتصاية كالتضخم والكساد والمالي، الأمر الذي يترك آثاره السلبية علي حجم الأرباح المتحققة من محفظة القروض وعلي رأس المال المصرفي.

وبناء علي ذلك، يتبين صحة الفرض الفرعي الأول (H1-1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التركز الائتماني القطاعي وربحية محفظة القروض للبنوك عينة البحث والدراسة.

2/1/3 اختبار الفرض الفرعي الثاني (H_{1-2}): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التركز الائتماني الجغرافي وربحية محفظة القروض للبنوك عينة البحث والدراسة :

- **الحالة الاولي : البنك الأهلي المصري :**

جدول رقم (11) العلاقة بين مخاطر التركز الائتماني الجغرافي وربحية محفظة قروض البنك الأهلي المصري

Correlation	F	R^2	HHI	Constant	المتغير التابع / المتغير المستقل	
%84,4	9,93	%71	3,69	1,69	T	ربحية المحفظة
			3,15-	1,67-	β	

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

وجود إرتباط قوي وعكسي بين درجة التركز الائتماني للقطاعات الجغرافية (HHIg) وربحية محفظة القروض، حيث بلغ معامل الارتباط (-0,844)، ويفسر ذلك عشوائية منح القروض للأقاليم الجغرافية، وبالتالي زيادة درجة التركز الائتماني الجغرافي في محفظة القروض وإنخفاض ربحيتها.

وللتدليل علي صحة ما سبق، من واقع تحليل البيانات المالية الواردة من القوائم المالية المنشورة والمذكوره في ملاحق البحث، وبالاعتماد علي معدل الـــ HHIg للقطاعات الجغرافية والتي يتراوح ما بين (0,85 و 0,88)، وهي نسبة مرتفعة بوصفها تقترب من الواحد الصحيح، وفي المقابل يحتاج البنك لزيادة معدل رأس المال المُطلوب 8% "كنسبة من مُتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركز وفقا للدعاملة الأولي من مقررات لجنة بازل".

كما أكد تحليل الانحدار، ان درجة التركز الائتماني للقطاعات الجغرافية ذات تأثير معنوي عكسي من خلال قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-3,15) كما أشار معامل التحديد (R2) أن التغيرات التي تحدث في عوائد محفظة القروض بنسبة تصل إلي (71%)، يرجع سببها إلى التغير في درجة التركز الائتماني الجغرافي (HHIg)، ويظهر النموذج معنوي من خلال قيمة (F) المحسوبة والبالغة (9,93).

- **الحالة الثانية : بنك مصر :**

جدول رقم (12) العلاقة بين مخاطر التركز الائتماني الجغرافي وربحية محفظة قروض بنك مصر

Correlation	F	R^2	HHI	Constant	المتغير التابع / المتغير المستقل	
%72-	4,34	%52	2,87	0,832	T	ربحية المحفظة
			2,084-	0,74-	β	

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

وجود إرتباط قوي وعكسي بين درجة التركز الائتماني للقطاعات الجغرافية (HHIg) وربحية محفظة القروض، حيث بلغ معامل الارتباط (-0,72)، ويفسر ذلك عشوائية منح القروض للأقاليم الجغرافية، وبالتالي زيادة درجة التركز الائتماني الجغرافي في محفظة القروض وإنخفاض ربحيتها.

وللتدليل علي صحة ما سبق، من واقع تحليل البيانات المالية الواردة من القوائم المالية المنشورة والمذكوره في ملاحق البحث، وبالاعتماد علي معدل الـــ HHIg للقطاعات الجغرافية والتي يتراوح ما بين (0,77 و 0,86)، وهي نسبة مرتفعة بوصفها تقترب من الواحد الصحيح، وفي المقابل يحتاج البنك لزيادة معدل رأس المال المُطلوب 8% "كنسبة من مُتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركز وفقا للدعاملة الأولي من مقررات لجنة بازل".

كما أكد تحليل الانحدار، ان درجة التركز الائتماني للقطاعات الجغرافية ذات تأثير معنوي عكسي من خلال قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-2,084)، كما أشار معامل التحديد (R2) أن التغيرات التي تحدث في عوائد محفظة القروض بنسبة تصل إلي (52%)، يرجع سببها إلى التغير في درجة التركز الائتماني الجغرافي (HHIg)، ويظهر النموذج معنوي من خلال قيمة (F) المحسوبة والبالغة (4,34).

- **الحالة الثالثة : البنك التجاري الدولي – مصر :**

جدول رقم (13) العلاقة بين مخاطر التركز الائتماني الجغرافي وربحية محفظة قروض البنك التجاري الدولي - مصر

Correlation	F	R^2	HHI	Constant	المتغير التابع / المتغير المستقل	
%98-	95,58	%96	11,51	1,634	T	ربحية المحفظة
			9,78-	1,71-	β	

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

وجود إرتباط قوي وعكسي بين درجة التركز الائتماني للقطاعات الجغرافية (HHIg) وربحية محفظة القروض حيث بلغ معامل الارتباط (-0,98)، ويفسر ذلك عشوائية منح القروض للأقاليم الجغرافية، وبالتالي زيادة درجة التركز الائتماني الجغرافي في محفظة القروض وإنخفاض ربحيتها.

وللتدليل علي صحة ما سبق، من واقع تحليل البيانات المالية الواردة من القوائم المالية المنشورة والمذكوره في ملاحق البحث، وبالاعتماد علي معدل الـــ HHIg للقطاعات الجغرافية والتي يتراوح ما بين (0,77 و 0,84)، وهي نسبة مرتفعة بوصفها تقترب من الواحد الصحيح، وفي المقابل يحتاج البنك لزيادة معدل رأس المال المُطلوب 8% "كنسبة من مُتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركز وفقا للدعاملة الأولي من مقررات لجنة بازل".

كما أكد تحليل الانحدار، ان درجة التركز الائتماني للقطاعات الجغرافية ذات تأثير معنوي عكسي من خلال قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-9,78)، كما أشار معامل التحديد (R2) أن التغيرات التي تحدث في عوائد محفظة القروض بنسبة تصل إلي (96%)، يرجع سببها إلى التغير في درجة التركز الائتماني الجغرافي (HHIg)، ويظهر النموذج معنوي من خلال قيمة (F) المحسوبة والبالغة (95,58).

- **الحالة الرابعة : بنك القاهرة :**

جدول رقم (14) العلاقة بين مخاطر التركز الائتماني الجغرافي وربحية محفظة قروض بنك القاهرة

المتغير التابع / المتغير المستقل		Constant	HHI	R^2	F	Correlation
ربحية المحفظة	T	0,69	6,896	%85	22,31	%92,8-
	β	0,55-	4,72-			

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

وجود إرتباط قوي وعكسي بين درجة التركز الائتماني للقطاعات الجغرافية (HHIg) وربحية محفظة القروض، حيث بلغ معامل الارتباط (-0921)، ويفسر ذلك عشوائية منح القروض للأقاليم الجغرافية، وبالتالي زيادة درجة التركز الائتماني الجغرافي في محفظة القروض وإنخفاض ربحيتها.

وللتدليل علي صحة ما سبق، من واقع تحليل البيانات المالية الواردة من القوائم المالية المنشورة والمذكوره في ملاحق البحث، وبالاعتماد علي معدل الـــ HHIg للقطاعات الجغرافية والتي يتراوح ما بين (0,80 و 0,91)، وهي نسبة مرتفعة بوصفها تقترب من الواحد الصحيح، وفي المقابل يحتاج البنك لزيادة معدل رأس المال المُطلوب 8% "كنسبة من مُتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركز وفقا للدعاملة الأولي من مقررات لجنة بازل".

كما أكد تحليل الانحدار، أن درجة التركز الائتماني للقطاعات الجغرافية ذات تأثير معنوي عكسي من خلال قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-4,72)، كما أشار معامل التحديد (R2) أن التغيرات التي تحدث في عوائد محفظة القروض بنسبة تصل إلي (85%)، ويرجع سببها إلى التغير في درجة التركز الائتماني الجغرافي، ويظهر النموذج معنوي من خلال قيمة (F) المحسوبة والبالغة(22,31).

وفي المقابل، تم إجراء تحليل احصائي مجمع للحالات عينة البحث والدراسة ... وأظهرت النتائج وجود علاقة إرتباط قوي وعكسي بين درجة التركز الائتماني الجغرافي وربحية محفظة القروض، حيث بلغ معامل الارتباط الاجمالي للحالات الاربعة (-0,811)، ويفسر ذلك أنه كلما زادت درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض إنخفضت ربحية محفظتها.

كما أكد تحليل الانحدار، أن درجة التركز الائتماني لقطاعات النشاط الاقتصادي ذات تأثير معنوي عكسي من خلال قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-7,05)، كما أشار معامل التحديد (R2) أن التغيرات التي تحدث في عوائد محفظة القروض بنسبة تصل إلي (66%)، يرجع سببها إلى التغير في درجة التركز الائتماني الجغرافي ،وظهر النموذج معنوي من خلال قيمة (F) المحسوبة والبالغة (9,157).

ونتوه من النتائج السابقة، أن ارتفاع حدود خطر الائتمان للبنوك عينة البحث الموزعة حسب القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك، يؤثر سلباً علي حجم الأرباح المتحققة من محفظة القروض ورأس المال المصرفي.

وبناء علي ذلك، يتبين صحة الفرض الفرعي الثاني (H1-2): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التركز الائتماني الجغرافي وربحية محفظة القروض للبنوك عينة البحث والدراسة.

وباختبار الفرضية الرئيسية H_1 السابقة والتي تنص علي : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التركز الائتماني وربحية محفظة القروض للبنوك التجارية المصرية :

ثبت من التحليل الاحصائي، وجود علاقة إرتباط قوي وعكسي بين درجة التركز الائتماني وربحية محفظة القروض، حيث بلغ معامل الارتباط (-0,84)، ويفسر ذلك أنه كلما زادت درجة التركز الائتماني في محفظة القروض إنخفضت ربحية محفظتها.

كما أكد تحليل الانحدار، أن درجة التركز الائتماني ذات تأثير معنوي عكسي من خلال قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-6.17)، وكما أشار معامل التحديد (R2) أن التغيرات التي تحدث في عوائد محفظة القروض بنسبة تصل إلي (62%)، يرجع سببها إلى التغير في درجة التركز الائتماني ، وظهر النموذج معنوي من خلال قيمة (F) المحسوبة والبالغة (8,657).

وانطلاقاً من النتائج السابقة، يتبين صحة الفرضية الرئيسية (H_{1-2}) وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Opoku Asar, 2015)، (سعيد - 2015)، حيث تتطابق نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة في أن ارتفاع درجة التركز الائتماني يؤثر سلبا في ربحية محفظة قروض البنك.

4. النتائج والتوصيات :

استهدفت فرضية البحث اثبات صحة العلاقة بين مخاطر التركز الائتماني (لقطاعات النشاط الاقتصادي - والقطاعات الجغرافية) وربحية محفظة القروض للبنوك التجارية المصرية، ويمكن تفسير نتائج تلك الفرض وتوصياته علي النحو التالي :

1/4 نتائج البحث :

توصلت نتائج البحث إلي قصور تطبيق البنوك التجارية المصرية لمقررات بازل فيما يتعلق بالدعامة الأولي الخاصة بمخاطر التركز الائتماني، وما قد يسببه من آثار سلبية علي استمرارية نشاط البنوك.

وتؤكد دراسات المعهد المصرفي المصري أن البنوك المصرية مازالت تسعي إلي تطوير العديد من النظم الآلية واقتناء مجموعة من حزم البرامج المصرفية التي تتفق مع المقررات الدولية وتساعدها في بناء قاعدة معلومات متكاملة للعملاء لتتمكن من التعرف علي كل تعاملات وحسابات العميل، فضلاً عما توفره من ضوابط رقابية وتقارير متنوعة لخدمة الإدارة، كما أن البنوك بدأت في استحداث قطاعات متخصصة هدفها التحكم في المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنوك بما لا يؤثر علي ربحية البنك، وحساب معدل كفاية رأس المال وفقا للجنة بازل. **وفيما يلي توضيح تلك النتيجة وفق لفرضية وهدف البحث علي النحو التالي :**

1/1/4 انخفاض ربحية محفظة قروض البنوك التجارية المصرية للأسباب التالية :

- عدم وضع حدود فرعية للتوظيفات الائتمانية علي مستوي قطاعات النشاط الاقتصادي والقطاعات الجغرافية، وعلي مستوي مصادر التمويل، فضلا عن قصور في تحديد الضمانات والمخصصات المناسبة لخسائر التركزات.
- عدم اعتماد التنويع في محفظة القروض وعدم التقييد بسقوف ائتمانية تنسجم مع قدرة البنك علي تحمل الخسائر، فضلاً عن عدم قدرة البنوك علي التخفيف والتغطية والتأمين ضد مخاطر عدم السداد وفقا للمقررات الدولية.
- عدم وجود نظام للمتابعة المنتظمة للمحافظ الائتمانية بشكل نشط ومباشر.
- عدم مُراعاة تدعيم رأس المال وزيادته وتعزيز جودة مكوناته.
- عدم الإفصاح الحالي عن المخاطر المصرفية بصفة عامة والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني علي المستوي الفردي في القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية.

2/1/4 كما توصل الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي لقياس مخاطر التركز في البنوك التجارية المصرية وربحية محفظة القروض إلي :

- وجود ارتباط عكسي بين درجة التركز الائتماني علي مستوي قطاعات النشاط الاقتصادي والقطاعات الجغرافية وربحية محفظة القروض للبنوك التجارية المصرية، ويفسر ذلك تركز البنوك في منح القروض علي القطاعات الاقتصادية، فضلا عن عشوائية التركز الأقليمي بوصفه يقترب من الواحد

الصحيح خلال المدة الزمنية للبحث، وفي المقابل تحتاج البنوك لزيادة معدل رأس المال المطلوب 8% "كنسبة من متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركز لمحفظة القروض وفقا للدعامة الأولي من مقرات لجنة بازل" مما يؤثر بالسلب علي ربحية المحفظة.

وهذ الأمر يتطلب من البنك المركزي المصري بممارسة أساليب الرقابة المصرفية وفق المقررات التي تصدرها لجنة بازل (الدعامة الثالثة).

2/4 التوصيات :

في ضوء نتائج البحث، والمتعلقة بمخاطر التركز الائتماني (قطاعات النشاط الاقتصادي - والقطاعات الجغرافية) ومدي علاقتها بربحية محفظة القروض بالتطبيق علي البنوك التجارية المصرية.

يقترح الباحثان، مجموعة من التوصيات التي تساعد في تطبيقها تحسين ربحية محفظة القروض للبنوك التجارية المصرية، وهو عبارة عن **"برنامج زمني"** مقترح لإدارة مخاطر التركز الائتماني في مرحلة وضع الإجراءات السليمة لإدارة وقياس مخاطر التركز الائتماني ومتابعته، وذلك علي النحو التالي :

جدول رقم (15) توصيات الدراسة المتعلقة بمخاطر التركز الائتماني

التوصية	متطلبات التنفيذ	مسئولية التنفيذ	المتابعة والتقييم	التوقيت الزمني
توافر الإجراءات لإدارة وقياس مخاطر التركز الائتماني ومتابعته	1. وجود سياسة وقواعد خاصة بمخاطر التركز الائتماني مُوثقة ومُعتمدة من قَبل مجلس الإدارة. 2. وجود نظام فعال لتحديد وقياس كافة مخاطر التركز وفقاً للسياسات والحدود المُعتمدة لدي البنك. 3. وضع حدود فرعية للتوظيفات الائتمانية علي مستوي قطاعات النشاط الاقتصادي والمناطق الجغرافية، والكفالات، وعلي مستوي مصادر التمويل، وتحديد الضمانات والمخصصات المناسبة لخسائر التركزات المُحتملة. 4. تطوير تقنيات المعلومات والاهتمام بوجود مخزون للمعلومات عن البيئة المحيطة بالعملاء والقطاعات المختلفة. 5. اعتماد التنويع في محفظة القروض والتقييد بسقوف ائتمانية تنسجم مع قدرة البنك علي تحمل الخسائر، فضلاً عن التخفيف والتغطية والتأمين ضد مخاطر عدم السداد. 6. وجود نظام للمتابعة المنتظمة للمحافظ الائتمانية بشكل نشط ومباشر أو أية أساليب أخري يراها البنك ملائمة في هذا الشأن. 7. زيادة الخبرات الكافية للإفادة من التنويع بوصفه شكلاً من أشكال إدارة المخاطر الائتمانية، والبدء تدريجيًا بتنويع محافظها الائتمانية. 8. إجراء اختبار الأوضاع الضاغطة وسيناريوهات تحليلية ملائمة لقياس خطر التركز في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة لإتخاذ الإجراءات الملائمة للتقليل من مخاطر التركز الائتماني. 9. مُراعاة تدعيم رأس المال وزيادته وتعزيز جودة مكوناته كي يكون قادراً علي تحمل الخسائر في ظل التقلبات الاقتصادية الدورية. 10. دعم آلية الإفصاح والشفافية عن التراكزات الائتمانية علي المستوي الفردي الممولة من البنك.	مدير إدارة الائتمان مدير إدارة المخاطر	1. المراجعة الدورية لسياسات مخاطر التركز الائتماني، وإجراء التعديلات اللازمة علي مستوي المحفظة الائتمانية. 2. التحقق من مؤشرات قياس مخاطر التركز الائتماني (كمي / نوعي) علي مستوي الفرد وعلي مستوي القطاعات، ومدي وتوافقها مع السياسات المناسبة لمواجهة أي احتمال للتعثر. 3. استمرارية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لتغطية الخسائر غير المتوقعة، والمراجعة التفصيلية عن (الوضع الحالي للمقترض، ومتابعة التدفقات النقدية المخططة لنشاطاته، وقيمة الضمان)، ووضع التصنيفات الداخلية لمخاطر التراكزات الائتمانية. 4. مراجعة المخزون المعلوماتي عن عملاء وقطاعات المحفظة الائتمانية بما يسمح للإدارة بسرعة تقييم وتحديد مستوي مخاطر التركز الائتماني واحتساب مُعدلات التعثر المُحتملة التي يتعرض لها البنك وخاصة تحديد أي تركزات في المحفظة الائتمانية. 5. مراجعة حدود تعرضات البنك للمخاطر الناجمة عن المقترضين الأفراد أو مجموعة من الأطراف ذات الصلات المالية. 6. مراجعة المحفظة الائتمانية (ائتمان مباشر أو غير مباشر)، والتحقق من فاعلية وسائل إدارة التركزات الائتمانية مثل (بيع القروض، مشتقات الائتمان، التوريق). 7. التحقق من الخبرات المهنية، ووضوح الإرشادات اللازمة لمتابعة التدريب المستمر خاصة فيما يتعلق بتحديد كفاية رأس المال، وأساليب قياس وتخفيف مخاطر التركز الائتماني وفقا لمقررات بازل. 8. مراجعة نتائج تطبيق اختبارات التحمل والضغط المصرفي، واتخاذ الإدارة إجراءات تصحيحية لتعديل تلك السيناريوهات بما يتماشي مع مُتطلبات تلك الاختبارات في البنوك. 9. المتابعة والتحقق من تكوين رأس مال إضافي ملائم يتسم بالجودة (من مكونات الشريحة الأولي للقاعدة الرأسمالية) لمقابلة مخاطر التركز والمخصصات. 10. مراجعة التقارير الدورية عن فعالية إدارة المخاطر في الإفصاح عن البيانات المالية للتراكزات الائتمانية.	36 - 24 شهر

5. المراجع :

أ. قائمة المراجع باللغة العربية :

- اتحاد المصارف العربية، 2018، تحقيق شامل عن القطاع المصرفي المصري، إدارة الدراسات والبحوث.
- اتحاد المصارف العربية، 2018، مخاطر الائتمان وتحديات المستقبل، إدارة الدراسات والبحوث.
- أنس هشام المملوك، 2020، أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف، دراسة تطبيقية علي المصارف الاسلامية في سوريا – مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 42، عدد 1.
- تقارير البنك المركزي المصري، 2019، التعليمات الرقابية لإدارة مخاطر التركز في إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل.
- تقارير البنك المركزي المصري، 2019، مخاطر التركز الائتماني وفقاً للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل II.
- رامي محمد محمد، 2018، أثر تنويع محفظة القروض علي مستوي الأمان المصرفي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 4.
- رامي محمد محمد، 2018، أثر درجة تنويع محفظة القروض علي مستوي الأمان المصرفي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد40، العدد 4، جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.
- سجي الطائي، 2013، أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال البنوك التجارية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل.
- شرون ورقية، 2012، تحليل وقياس خطر تركز القروض في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 34، العدد 3، جامعة الحاج لخضر- الجزائر.
- عبد الرحمن أحمد قلبة، 2019، القياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- عبد السلام سعيد وبلال سعيد، 2015، المخاطرة الائتمانية وانعكاسها علي الربحية المصرفية- دراسة تطبيقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 39، العدد 108، جامعة بغداد.
- عز الدين مصطفي، 2011، أثر التركز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، الجامعة الأردنية.
- عمار عريس، مجدوب بحوصي، 2017، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة بشار- الجزائر.
- غدوان علي، 2015، أثر تركز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف – دراسة تطبيقية علي المصارف التقليدية الخاصة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 2، جامعة دمشق.
- محمد علي الكردي، 2018، قياس مخاطر التركز الائتماني في المصارف التجارية اليمنية، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 18، جامعة ذمار – اليمن.
- ميرفت أبوكمال، 2015، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II، دراسة تطبيقية علي المصارف العاملة في فلسطين ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، جامعة غزة الاسلامية.

ب. قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

- Ahmed Hussein Batal & Faisal Ghazi Faisal, 2018, Using the Herfindal-Hirschman Index to measure the competition between banks operating in the

Iraqi banking sector for the period (2011-2016), Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences.

- Alma Brostrom & Hanna Scheibenpug, 2017, To Measur Concentration Risk - A comparative study, Department of Mathematical Statistics, Faculty of Engineering at Lund University.
- Basel Committee on Banking Supervision, 2013, Concentration indicators : assessing the gap between aggregate and detailed data, Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision, 2014, Supervisory framework for measuring and controlling large exposure, Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision, 2019, Supervisory review process - Risk management, Bank for International Settlements.
- Benjamin, M.T, Dimas, M.F, Daniel, O.C, (2010), "The effect of Loan Portfolio Concentration on Brazilian banks' Return and Risk", Bnco Central Do Brazil.
- Central Bank of Nigeria, 2019, Guidelines on Management of Credit Concentration Risk Under The Supervisory Review Process.
- Christoph Memmel & Nadya Jahn & Andreas Pfingsten, 2013, Banks' concentration versus diversification in the loan portfolio : New Evidence from Germany, University of Muenster .
- Dilek Bülbül & Hendrik Hakenes & Claudia Lambert ,2019, What influences banks' choice of credit risk management practices? Theory and evidence, Journal of Financial Stability
- Erik Heitfield & Steve Burton, 2005, The Effects of Name and Sector Concentrations on the Distribution of Losses for Portfolios of Large Wholesale Credit Exposures, Federal Deposit Insurance Corporation.
- Hayden, E, Porath, D, Westernhgen, V.N, (2006), "Does Diversification Improve the Performance of German Banks? Evidence from Individual Bank Loan Portfolios", Deutsch Bundesbank, Discussion Paper, Series 2: Banking and Financial Studies.
- Imad Kutum, 2017, The Impact of Credit Risk on the Profitability of Banks Listed on the Palestine Exchange, Research Journal of Finance and Accounting.
- Klaus Düllmann & Nancy Masschelein, (2006), Sector Concentration in Loan Portfolios and Economic Capital, series2 : Banking and financial studies, Deutsche Bundes Bank.
- Kozak & Sylwester, (2015), Concentration of credit exposure as a significant source of risk in banking activities: The idea and methods of estimation, University of Information Technology and Management, Rzeszów.
- Lütkebohmert, E, (2008), "Concentration risk in credit portfolios", Springer Science & Business Media.

- Muhammad Sajid Saeed, 2016, The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks, Journal of Business & Financial Affairs.
- Opoku Asar, 2015, The Impact of Credit on Profitability of Some Selected Banks In Ghana, Kwame Nkrumah University of Science and Technology.
- Peter Mutua Mutava & Abdullah Ibrahim Ali, 2016, Effects of Credit Risk Management on Financial performance of Commercial Banks in Mombasa County, Research Journal of Finance Accounting.
- Rita Skridulyte & Eduardas Freitakas, 2012, The Measurement of Concentration Risk In Loan Portfolios, Kaunas faculty of humanities Vilnius University, Lithuania .
- Wesley Kiplangat, 2018, The Rrlationship Between Loan Portfolio Sectoral Concentration and Credit Risk of Commercial Banks In Kenya, Department of Business Administration, University of Nairobi.
- Wesley Kiplangat, 2018, Relationship Between Loan Portfolio sectorial Concentration and Credit Risk of Commercial Banks In Kenya, Master of Business Administration, University of Nairobi.
- Yibing Chen & Xianhua Wei & Lingling Zhang, 2013, A New Measurement of Sectoral Concentration of Credit Portfolios, a Research Centre on Fictitious Economy and Data Science, Chinese Academy of Sciences, Beijing – China.

محلق رقم (1) الجداول التكميلية للبحث

مؤشر هيرفندال - هيرشمان للبنوك عينة البحث والدراسة

1. مؤشر هيرفندال – هيرشمان وعائد محفظة القروض للبنك الأهلي المصري :

جدول رقم (1) التركز المصرفي علي مستوي القطاعات الأقتصادية للبنك الأهلي المصري

المتغير التابع	المتغير المستقل (القطاعات الاقتصادية)								القطاعات / السنة
الربحية (عائد محفظة القروض)	HHI	قروض أخري	القطاع المالي	القطاع العقاري	القطاع الخدمي	القطاع التجاري	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي	
0,31	0,85	0,048	0,15	0,48	0,098	0,013	0,061	0,00064	2013
0,26	0,86	0,035	0,16	0,49	0,078	0,014	0,071	0,00065	2014
0,30	0,80	0,023	0,15	0,45	0,075	0,016	0,091	0,00064	2015
0,22	0,85	0,028	0,16	0,48	0,079	0,017	0,091	0,00070	2016
0,20	0,88	0,024	0,17	0,50	0,077	0,014	0,098	0,00065	2017
0,19	0,91	0,035	0,15	0,52	0,085	0,015	0,10	0,00051	2018

مخاطر التركز الائتماني وعلاقتها بربحية محفظة القروض

جدول رقم (2) التركز المصرفي علي مستوي القطاعات الجغرافية للبنك الأهلي المصري

القطاعات / السنوات	المتغير المستقل (القطاعات الجغرافية)					المتغير التابع
	داخل مصر					
	القاهرة الكبري	الإسكندرية والدلتا وسيناء والقناة	الوجه القبلي	دول أخري	HHIr	الربحية
2013	0,85	0,0045	0,00025	-	0,85	0,31
2014	0,85	0,0045	0,00028	-	0,85	0,26
2015	0,83	0,0045	0,00036	0,0000045	0,84	0,30
2016	0,86	0,0025	0,00025	0,0000022	0,86	0,22
2017	0,87	0,0025	0,00038	0,00000085	0,88	0,20
2018	0,88	0,0022	0,00038	0,0029	0,91	0,19

2. مؤشر هيرفندال – هيرشمان وعائد محفظة القروض لبنك مصر :

جدول رقم (1) التركز المصرفي علي مستوي القطاعات الأقتصادية لبنك مصر

القطاعات / السنة	المتغير المستقل (القطاعات الاقتصادية)								المتغير التابع
	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع التجاري	القطاع الخدمي	القطاع العقاري	القطاع المالي	قروض أخري	HHI	الربحية (عائد محفظة القروض)
2013	0,00026	0,053	0,015	0,036	0,34	0,06	0,027	0,52	0,24
2014	0,00036	0,065	0,017	0,036	0,53	0,08	0,026	0,77	0,27
2015	0,00055	0,066	0,018	0,038	0,54	0,11	0,028	0,80	0,25
2016	0,00053	0,073	0,018	0,038	0,56	0,10	0,029	0,82	0,23
2017	0,00055	0,074	0,018	0,039	0,60	0,11	0,027	0,87	0,20
2018	0,00056	0,076	0,017	0,041	0,62	0,12	0,027	0,90	0,18

جدول رقم (2) التركز المصرفي علي مستوي القطاعات الجغرافية لبنك مصر

القطاعات / السنوات	المتغير المستقل (القطاعات الجغرافية)					المتغير التابع
	داخل مصر					
	القاهرة الكبري	الإسكندرية والدلتا وسيناء والقناة	الوجه القبلي	دول أخري	HHIr	الربحية
2013	0,76	0,0079	0,0026	0,00023	0,77	0,24
2014	0,79	0,006	0,0021	0,0004	0,80	0,27
2015	0,81	0,0045	0,0045	0,00049	0,82	0,25
2016	0,83	0,0045	0,00054	0,00018	0,84	0,23
2017	0,83	0,0051	0,0038	0,0013	0,84	0,20
2018	0,85	0,0025	0,0042	0,0014	0,86	0,18

3. مؤشر هيرفندال – هيرشمان وعائد محفظة القروض للبنك التجاري الدولي – مصر :

جدول رقم (1) التركز المصرفي علي مستوي القطاعات الأقتصادية للبنك التجاري الدولي - مصر

القطاعات / السنة	المتغير المستقل (القطاعات الاقتصادية)								المتغير التابع
	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع التجاري	القطاع الخدمي	القطاع العقاري	القطاع المالي	قروض أخري	HHI	الربحية (عائد محفظة القروض)
2013	0,000064	0,036	0,0025	0,00090	0,23	0,036	0,0049	0,31	0,31
2014	0,000025	0,026	0,0009	0,00041	0,32	0,026	0,0036	0,38	0,28
2015	0,000081	0,036	0,0081	0,000064	0,37	0,011	0,0081	0,43	0,26

مخاطر التركز الائتماني وعلاقتها بربحية محفظة القروض

2016	0,000064	0,026	0,0004	0,000049	0,41	0,0081	0,0064	0,46	0,24
2017	0,00011	0,023	0,0004	0,000081	0,44	0,0064	0,0064	0,47	020
2018	0,000016	0,01	0,0005	0,000064	0,49	0,0081	0,0081	0,52	0,19

جدول رقم (2) التركز المصرفي علي مستوي القطاعات الجغرافية للبنك التجاري الدولي - مصر

القطاعات / السنوات	المتغير المستقل (القطاعات الجغرافية)					المتغير التابع
			داخل مصر			
	القاهرة الكبري	الإسكندرية والدلتا وسيناء والقناة	الوجه القبلي	دول أخري	HHIr	الربحية
2013	0,76	0,01	0,0009	-	0,77	0,31
2014	0,79	0,0081	0,0004	-	0,80	0,28
2015	0,80	0,00049	0,0082	-	0,81	0,26
2016	0,81	0,00049	0,0081	-	0,82	0,24
2017	0,83	0,0064	0,0001	-	0,84	020
2018	0,83	0,0049	0,0004	-	0,84	0,19

4. مؤشر هيرفندال – هيرشمان وعائد محفظة القروض لبنك القاهرة :

جدول رقم (1) التركز المصرفي علي مستوي القطاعات الأقتصادية لبنك القاهرة

القطاعات / السنة	المتغير المستقل (القطاعات الاقتصادية)								المتغير التابع
	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع التجاري	القطاع الخدمي	القطاع العقاري	القطاع المالي	قروض أخري	HHI	الربحية (عائد محفظة القروض)
2013	0,00091	0,029	0,0062	0,028	0,31	0,025	0,018	0,42	0,25
2014	0,00081	0,027	0,0072	0,027	0,36	0,044	0,016	0,47	0,22
2015	0,00053	0,031	0,0073	0,028	0,37	0,057	0,016	0,51	0,23
2016	0,00091	0,039	0,0089	0,029	0,59	0,086	0,019	0,77	0,20
2017	0,00091	0,033	0,0076	0,029	0,62	0,093	0,019	0,80	0,21
2018	0,00095	0,053	0,0091	0,029	0,64	0,099	0,018	0,85	0,19

جدول رقم (2) التركز المصرفي علي مستوي القطاعات الجغرافية لبنك القاهرة

القطاعات / السنوات	المتغير المستقل (القطاعات الجغرافية)				المتغير التابع
			داخل مصر		
	القاهرة الكبري	الإسكندرية والدلتا وسيناء والقناة	الوجه القبلي	دول أخري	HHIr	الربحية
2013	0,79	0,0065	0,002	0,0004	0,80	0,25
2014	0,83	0,0032	0,0032	0,0001	0,84	0,22
2015	0,85	0,0032	0,001	0,00028	0,85	0,23
2016	0,85	0,0025	0,0025	0,00028	0,86	0,20
2017	0,87	0,0025	0,00032	0,000047	0,87	0,21
2018	0,88	0,0022	0,00038	0,0029	0,91	0,19